



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثانية - الدورة الخريفية 1999م - العدد: 08

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الإثنين 25، الثلاثاء 26 والأربعاء 27 شوال 1420 هـ
الموافق 31 يناير، 01 و 02 فيفري 2000م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة: ص 03

* مواصلة المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.

2- محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة: ص 35

* رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس حول برنامج

الحكومة.

3- محضر الجلسة العلنية العشرين: ص 41

* إختتام دورة الخريف لسنة 1999م.

ملاحظة: تعميما للفائدة المبتغاة من تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور، حرص السيد رئيس مجلس الأمة على أن تنشر بقية تدخلات الأعضاء الذين لم يتمكنوا من قراءتها برمتها أثناء الجلسات العلنية لاستنفادهم الوقت المخصص لذلك، وإثباتا لهذا تنشر تكملة تلك التدخلات بين قوسين.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 25 شوال 1420هـ
الموافق 31 يناير 2000م

- بتشخيص معمق لمواطن الضعف والقوة
لقدرات الجزائر.
- تخصيص حيز كبير للمنظومة المصرفية
والمالية.
- تثمين العمل كمورد أساسي لكل نمو
اقتصادي واستقرار اجتماعي.
- ديمقراطية الحياة السياسية الاقتصادية
والاجتماعية إلى غيرها من المحاور الهامة والضرورية
والمطلوبة لكل إنعاش اقتصادي واجتماعي يعطي
لهذا البرنامج طابعا مميزا غير معهود ويبعث فينا
أملا كبيرا في مستقبل زاهر لبلادنا، لو يضاف له ما
يلي، وهنا سيدي لايسعني إلا أن أسجل بكل أسف
عدم التطرق إلى ثلاثة قطاعات حتى ولو من باب
المجاملة وأوضح:

1 - ضاعت الثقافة وتكلم عنها الكثيرون.
2 - تلتها الرياضة وهنا أتساءل لأن أغلب
المسؤولين لايزاولون الرياضة لكثرة انشغالاتهم
أو لكثرة مشاكلها؟ وهنا أقول يجب ألا ننسى
ما قام به فريق جبهة التحرير لكرة القدم أثناء ثورة
التحرير الخالدة فرحم الله الذين فارقونا وأطال الله
في عمر الباقين، وما قام به العداءان نور الدين
مرسلي وحسيبة بولمرقة وكثيرون أيام المحنة،
ومايقوم به الخضر اليوم فتحية لهم ونتمنى لهم
التوفيق ليدخلوا الفرحة من جديد في كل بيت.
وأرجو كذلك سيدي أن تدعموهم ماديا ومعنويا
وأظن أنه في هذا الوقت بالذات، تبث التلفزة مقابلة
في كرة القدم وليس مناقشة برنامج الحكومة.
3 - الجانب الثالث هو الجانب الديني فبالرغم
من المشاكل التي أتتنا من الانحرافات والمغالطات
لتزييف الإسلام لم يذكر شيء وبعبارة أخرى لم
يلق الإنسان من جانبه الروحي والجسدي العناية

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس
الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور، رئيس
الحكومة والوفد المرافق له.

افتتحت الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة
السادسة والأربعين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم،
الجلسة مفتوحة.

أعتذر عن هذا التأخير وكان سببه تأخر قدوم
الطائرة، وقد كانت لدينا واجبات لذلك نلاحظ تأخر
قدوم الوزراء ومجيئهم متفرقين واحدا بعد آخر،
وقد كان بودنا ربح الوقت ولكن الظروف حالت
دون ذلك، نواصل إذن أشغالنا ومناقشة برنامج
الحكومة بعد أن نرحب بالسيد رئيس الحكومة
والوفد المرافق له، وبدون إطالة أحيل الكلمة إلى
السيد بوزيدي مزغيش فليفضل مشكورا.

السيد بوزيدي مزغيش: بسم الله الرحمن
الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد
رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي
زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، رجال
الإعلام، الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
في البداية أضم صوتي لصوت الزملاء بتقديم
أجمل التهاني لكم سيدي رئيس الحكومة ولطاقمكم
الحكومي للثقة التي وضعت فيكم، وفقكم الله على
تأدية مهامكم أحسن أداء.

سيدي بعد قراءة متأنية لما جاء في برنامج الحكومة
المعروض للمناقشة نجد أنه جاء بالخصوص:

المطار الدولي، الطريق السريع «شرق - غرب» وبعض السدود، نرجو أن تلقى الدعم لديكم، ولا يفوتني هنا أن أُلح على تغيير طرق الإنجاز وخاصة ميترو الجزائر لأن ما يستعمل حالياً بال ومكلف جدا حيث ظهرت طرق أخرى أكثر نجاعة من ناحية السرعة والأمان والتكلفة.

- في مجال التربية: إن ماجاء في مجال التربية الوطنية من المنظور النظري مقنع إلى حد بعيد لكن تعدد الأولويات وبعض الممارسات الميدانية تتطلب تدخلا عاجلا ومن هنا مد قطاع التربية على مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط بمناصب عمل جديدة أصبح أكثر من ملح وعلى الخصوص في ولايات الجنوب «كبسكرة»، «أدرار» وغيرها لأن مناصب العمل مجمدة منذ سنة 1995 وهذه الوضعية أدت إلى العمل بما يسمى بنظام الاختصاص قصد ربح بعض المناصب، فبدل 3 مناصب هناك منصبان وهذا على حساب النوعية وإرهاق المعلم. كذلك أنبه إلى وجود مشكل أكثر تعقيدا ألا وهو تكفل البلديات بالمدارس الابتدائية من ناحية الصيانة والحراسة وغيرها مما أرهق البلديات وعرقل المدرسة عن تأدية مهمتها والصحيح أن قطاع التربية يجب أن يلحق بالوصاية.

- التعليم العالي: نلح على إلغاء العمل بنظام الجذع المشترك وإعادة النظر في نظام الكليات وذلك بتحديد مهمتها البيداغوجية على غرار ما هو متعارف عليه دوليا، كما نلفت انتباه السادة الوزراء الحاضرين بأن المعاهد الوطنية للتعليم العالي كالمدرسة الوطنية للرّي وغيرها من المعاهد التي كانت تحت وصاية الوزارات المعنية مباشرة كانت تؤدى دورا هاما وعلى الخصوص رسكلة مهندسي القطاعات، مثل هذه المعاهد معمول بها في كل الدول المتطورة فيستحسن إعادتها تحت وصايتها بطريقة أو بأخرى.

- البريد والمواصلات: بذل ولايزال يبذل مجهود جبار في هذا القطاع لكن شساعة الجزائر جعلت مناطق منها تنعم بأرقى الخدمات بينما

الكاملة في هذا البرنامج فأين نحن من «العقل السليم في الجسم السليم»؟
أمّا القطاعات التي نالت اهتماما بالغا فنسجلها فيما يلي:

- الفلاحة: نسجل بارتياح ماجاء في البرنامج الحكومي من تعهد بتزويد الفلاحة بالطاقة وخاصة الكهرباء الفلاحية وتجسيد القرار الفلاحي المتعلق بإلغاء مديونية القطاع الفلاحي وترقية الفلاحة الصحراوية وسيظل العقار الفلاحي أكبر هاجس لدى الفلاحين إن لم يحل ولو جزئيا عن طريق القانون المعد لهذا الغرض كما لانخفي عليكم تخوفنا مما جاء في البرنامج من إدراج الأنشطة الفلاحية في الجباية العمومية والعمامة وهو مايؤثر سلبا في نشاط لايزال هشاً إن لم أقل في مفترق الطرق وأؤكد هنا كذلك على بعض المشاكل التي تعترض الفلاحة وخاصة في الصحراء والتي سبق وأن ذكرت من طرف الزملاء كتصاعد المياه السطحية، والأعشاب الضارة ومرض البيوض.

4 - أطلب وأُلح على السيد وزير التجارة أن يولي عناية خاصة لمنتوج التمور قصد التسويق الحسن مما يعيد لتمورنا قيمتها التجارية المستغلة من طرف الغير.

أمّا في ميدان السكن فرغم التطور الملحوظ في هذا المجال والعناية الكبيرة التي توليها الدولة لهذا القطاع إلا أن ظهور بعض السلبيات قللت من المجهودات المبذولة ومنها:

- تشويه الطابع العمراني من طرف كل من هب ودب للقيام بنشاط تجاري في عمارات غير مهيأة لذلك. وقد ذهب البعض إلى حد التغيير في هيكل البناء مما يعرض السكان إلى مخاطر نحن في غنى عنها.

- التوزيع المتوقف لعدد هائل من السكنات الاجتماعية والسبب المباشر هو المرسوم التنفيذي الخاص بها. وهنا أدعو الوصاية للإسراع بالبدل الذي أعلن عنه سابقا.

- الهياكل القاعدية: إن المشاريع ذات البعد الوطني والتي طال انتظارها كميترو الجزائر،

السيد أحمد مراني: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً، لايفوتني أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته كما أتقدم بتعازي الخالصة لكل ضحايا الإجرام وأنوه بكل موقف وبكل كلمة قيلت طوال هذه السنوات من أجل أن تبقى الجزائر واحدة موحدة تسير إلى الأمام.

أما بعد، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الإخوة، لن أتدخل في كل التفاصيل الموجودة في البرنامج الذي جاء به السيد رئيس الحكومة وإنما سأتطرق إلى بعض القضايا التي أراها خطيرة على مستقبل هذه البلاد وهذه الأمة إن هي لم تؤخذ بعين الاعتبار.

النقطة الأولى تخص القضايا الاجتماعية، فنحن نعلم أن حوالي أكثر من 10 ملايين جزائري حسب الإحصائيات الرسمية هم تحت مستوى الفقر، ليسوا فقراء فحسب وإنما تحت مستوى الفقر! وإن البطالة والفقر يمشيان في الجزائر الآن بخطوات عملاقة، ومن هنا يمكن أن أذكر بما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كاد الفقر أن يكون كفراً»، لأن القضايا الاجتماعية ليست خطراً فقط على الناحية الاجتماعية وإنما يمكنها أن تكون خطراً كذلك حتى على الناحية الأمنية، ولهذا الأسباب أتمنى أن تكون لهذه الحكومة الإمكانيات والظروف الملائمة لكي تنشئ مناصب شغل لتوظيف هذه الطاقات وبالتالي تصبح الجزائر قادرة على تكوين ثروة عوض تكوين الفقر!

وعلى هذا الأساس أتساءل وأتعجب لعشرات الملايير، بل قل مئات الملايير التي صرفت من أجل الاحتفال بألفية الجزائر، ولا أدري كم بالضبط لأن الأرقام تتضارب بين 45، 50، 100، 104، 110، 114، 120 مليار دج لا أدري وإنما هي ملايير كانت كفيلة أن تسد أبواباً كثيرة من حاجيات الشعب الجزائري، فهل كانت الجزائر بحاجة إلى كل هذا؟! ثم أتساءل عن هذه.. ولا أدري إن كان يجوز القول عنها إنها إمارة أم أنه وزير غير خاضع للمراقبة؟! إن كل الوزراء الذين يحضرون البرلمان خاضعون

مناطق أخرى وأقول بلديات لا تتوفر إلا على خط أو اثنين.

– الحماية الاجتماعية: إن الطوابير المخيفة أمام شبابيك صناديق الضمان الاجتماعي تتطلب تدخلاً سريعاً للتخفيف من معاناة المؤمنين.

– النمو الديمغرافي: إن مجيء في برنامج الحكومة جدير بالتنويه وقد تكون له انعكاسات إيجابية أو سلبية فإن لم ينظم بنصوص مضبوطة لن تكون له النتائج المتوخاة على المديين القريب والمتوسط وأختتم ببعض التساؤلات:

1 – ماهي الأسباب التي تحول دون تطبيق قانون المجاهد والشهيد؟

2 – هل ستستدعي اللجنة المتساوية الأعضاء للنظر في القوانين المجمدة؟ شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد أحمد طرطار(نقطة نظام): سيدي الرئيس لدي نقطة نظام، من فضلك.

السيد الرئيس: نعم، تفضل.

السيد أحمد طرطار: بسم الله الرحمن الرحيم، في الحقيقة لدينا احتجاج من طرف مجموعة من أعضاء مجلس الأمة الموقر وهم أربعة، كانوا قد تعرضوا بالأمس لعملية قص أثناء البث المباشر وقد فوجئنا بإدراج نشرة إخبارية في غير وقتها المعهود وكان ذلك في حدود الساعة الثالثة والنصف مساءً وبالتالي أقدم باسم جميع زملائي الآتية أسماؤهم: هوامل نبيل، أحمد طرطار، عبد القادر مازوزي وعبد الحميد زوزو، احتجاجاً رسمياً للوزارة المعنية وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً، سنتكلم في ذلك مع السيد الوزير المسؤول عن القطاع أو مع السيد رئيس الحكومة. شكراً والكلمة الآن للسيد أحمد مراني فليتكلم.

بفتوى وتركنا السلاح بفتوى» ومعقول أن يقال كلام كهذا فيما بينهم، لكي لا ينقص من شأنهم، في كونهم استسلموا وهو مقبول، ولكن أن تبثه التلفزة فهذا يعني أنها قضية شرعية فعلا خاصة أنه لم يتلق الرد من أي شخص أو بالأحرى أي عالم، ولكن أرد أنا فأقول: «بأنكم حملتم السلاح بجهل ووضعتم السلاح عندما رأيتم أنه ليس هناك طريق آخر، لقد ذبح العلماء و نحى اليوم ذكرى واحد منهم وهو الشيخ بوسليمانى، الذي ذبح لأنه رفض أن يفتي للإجرام! إذن فحمل السلاح كان بجهل ووضعه كان بسبب عدم وجود طريق آخر».

وعليه أقول لقد اتخذت الإجراءات الأمنية - والحمد لله - فكل فعل صالح لا يضر بالجزائر نرحب به ونقبل عليه بكل إخلاص ولانعاقب ولانتابع قضائيا صاحبه، ولكن ينبغي أن تكون هناك إجراءات فكرية تبصيرية تبين بأن كل ما حدث في الجزائر منذ 1991م إلى اليوم يعد خطأ فكريا وعقائديا وأعتقد أن للمساجد دورا كبيرا في ذلك، ثانيا، أتعجب لماذا لاتعود ملتقيات الفكر الإسلامي؟ وهل لأننا نخشى ملتقيات تجمع أهل الفكر؟ إن كنا نخشى ملتقيات أهل الفكر فإننا سنشهد ملتقيات تجمع أهل الجهل والأفكار المنحرفة تلك التي لايقومها مرسوم ولاقرار وإنما يقومها الفكر!

ولذلك أتساءل لماذا لاتعود هذه الملتقيات حتى نستنير بفكر العلماء، هذه واحدة، ثانيا أتطرق لمسألة جاءت في نفس السياق وهي أنني لا أعتقد بأن تعليمة غلق المساجد ستأتي بالخير..

السيد الرئيس: نتأسف كثيرا لمقاطعتك، ولكن الوقت هو الوقت، ربما نختلف معك كثيرا ولكن هناك أمور كثيرة نحن بحاجة للحديث عنها في يوم ما وخاصة فيما يخص الناحية الفكرية، أما الآن فالكلمة للسيد مختار حمداو.

السيد مختار حمداو: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

للمراقبة إلا هذا، لأنه خاضع لسلطة رئيس الحكومة أم لسلطة وزير الداخلية؟ لا أدري! أتمنى أن أعرف الجهة المسؤولة عنه لتقدم لنا المبررات الكافية لهذه المصاريف، وإلا سنقوم بإجراءات ضرورية لتشكيل لجنة تحقيق حول كيفية تسيير هذه الإمارة، أو ماتسمى ب...، فإن لم نعرف الجهة المسؤولة التي يمكنها تقديم المبررات الكافية فإننا سنقوم بالإجراءات الضرورية وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية تحقق في تسيير محافظة الجزائر الكبرى.

أما النقطة الثانية التي أردت أن أتدخل فيها، كان قد أشار إليها السيد رئيس الجمهورية وهي كيف نتفادى أن تعود الجزائر مرة أخرى إلى الأزمة التي مرت بها، سهل جدا أن يضع الناس السلاح ويدخل الجميع في الوثام، لقد بذلت إجراءات أمنية عظيمة وبذلت الدولة مجهودات جبارة وقدم الشعب الجزائري كذلك مجهودات هائلة وعظيمة من أجل أن تتوصل هذه الجماعات إلى وضع السلاح، فهل ستقدم الجزائر مرة أخرى على فعلتها، أم لا؟ أتمنى أن لاتقدم على فعل ذلك ولذلك نطالب بإجراءات أخرى، لأن الأزمة ليس لها طابع أمني بحت (Ce n'est pas un banditisme simple)، لكنها أزمة أمنية ذات أفكار أي هناك أمور أخرى تسييرها وأتذكر ما شاهدته في التلفزة عندما كانت بعض الجماعات تسلم نفسها أن واحدا من زعماء الجماعات الإرهابية - ولا نخشى من استعمال هذا المصطلح - وفي هذا الشأن كنت قد ألقيت محاضرة في الشهر الماضي بباريس واستعملت هذه الكلمة ثم سألتني أحدهم فقال، لماذا لانغير العبارات، فقد دخلنا المصالحة والوثام؟ قلت، إن المصالحة والوثام لايعنيان مسح الماضي وليس معناهما أن الإنسان الذي ارتكب جريمة بالأمس يصبح اليوم زعيما! إن الجريمة تظل جريمة، علينا أن نبني المستقبل أي نعم، وإنما يكون ذلك بدون تبييض الماضي، إن الماضي أسود وسيظل أسود على أهله كما كان! لقد شاهدنا أحد زعماء المجموعات الإرهابية يقول في التلفزة: «إننا حملنا السلاح

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحاضرون السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أضم صوتي إلى صوت زملائي لأهنئ السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح في مهامهم. أما بعد، إن برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور أثار اهتمامي نظرا لوضوح المشروع الشامل للإصلاحات، وكذلك تصوره البعيد المدى الذي يرمي إلى إعادة بناء الجزائر المتصالحة مع نفسها، والقادرة على رفع التحديات والرهانات المستقبلية المتمثلة خاصة في التنمية الاقتصادية المتواصلة القائمة على النمو الذاتي المبني على الإنتاج لخلق الثروة الحقيقية.

وفي هذا المسار، يطرح هذا البرنامج مجموعة من التساؤلات ويثير بعض الانشغالات الناتجة عن ضخامة وتعقيد المهام والأهداف المسطرة، كما يثير مسألة كيفية معالجة هذه الانشغالات.

إن أسباب ارتياحنا لهذا البرنامج ليست بالقليلة وتتمثل فيما يأتي:

1 - يعد هذا البرنامج نتاج تقييم موضوعي وصارم لواقعنا الاقتصادي والاجتماعي يستمد مشروعيته من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي صادق عليه الشعب، أولا من خلال الانتخابات الرئاسية لـ 16 أفريل، وثانيا عبر الاستفتاء الشعبي المتعلق بسياسة الوئام المدني.

2 - يحدد هذا البرنامج الإطار الاستراتيجي لعمل السلطات العمومية، ومجموعة الإصلاحات الهيكلية المسماة «بإصلاحات الجيل الثاني»، هذه الإصلاحات التي تسمح بتقوية وتثبيت المكتسبات المتمثلة في استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى.

3 - هذا البرنامج يؤدي أيضا إلى تدعيم وتوسيع سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية لإعادة الاعتبار لشرعية الدولة في وظيفتها الأولى والأساسية كإطار وحيد لتهدئة الصراعات والنزاعات كضمان للأمن والسلام العموميين للقضاء النهائي على جذور كل أنواع العنف بسياسة تنموية

شاملة ودائمة كغاية لهذا البرنامج. 4 - يتميز هذا البرنامج أيضا بالأهمية الخاصة التي يوليها لإصلاح الدولة ويفسر فكرة أسلوب الحكم كمعيار لتحويل و بروز المواطنة واسترجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم.

5 - يتميز أيضا هذا البرنامج بفصل الوظيفة الاجتماعية من الحقل الاقتصادي مما يؤدي إلى تحديد الفئات الاجتماعية المتضررة من الإصلاحات، ولقد علمتنا التجربة أن التسوية لا تؤدي إلى المساواة.

6 - يقوم هذا البرنامج على إرادة سياسية مؤكدة من طرف السيد رئيس الجمهورية كما يقوم - لتحقيقه على أرض الواقع - على أساس كفاءات عالية للطاقت الحكومية وهما يعدان شرطين أساسيين ومحوريين لنجاح سياسة الإصلاحات.

هذه هي الأسباب الأساسية التي نركز عليها بالإضافة إلى انتمائنا لحزب الأغلبية، ولتطابق هذا البرنامج مع سياسة التقويم الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي وهي أسباب تجعلنا نؤيد بقوة هذا البرنامج.

سيدي رئيس الحكومة، إن هذا البرنامج وعلى إيجابياته الموصوفة، يطرح بعض التساؤلات المرتبط أكثرها بإشكاليات تطبيقه، ومثله مثل كل برنامج إصلاحية يحمل بين طياته مجموعة من التخوفات مادام أنه يفجر رهانات جديدة ومقاومة أمام التغيير.

1 - إن المجموعة الأولى من تساؤلاتنا تدور حول قدرة الدولة في تنظيمها الحالي وفي إمكانياتها لتجسيد أهداف هذا البرنامج.

2 - إذا كانت الاستراتيجية العامة واضحة المعالم، فإن التسلسل التكتيكي لهذا البرنامج يبقى في نظرنا محل انشغالاتنا، نظرا لشروط تحقيقه من خلال تحديد الأولويات والارتباط الوثيق لمجموع التدابير الإصلاحية.

3 - إنشغالنا الثالث يمس الإصلاح الإداري وأسلوب تسيير الإدارة في غياب هيكل حكومي يتولى التنسيق مع مختلف الوزارات وذلك من أجل

الجديد، وذلك بكل بساطة. أريد في ختام تدخلتي هذا، أن أدعو السيد رئيس الحكومة والسادة أعضائها للتأمل في مقولة ميكيا فيلي التالية: «إن المجدد يخلق لنفسه أعداء من طرف المستفيدين من النظام القديم، ولا يتلقى إلا تأييدا محتمشا من طرف المستفيدين من النظام الجديد». أما بالنسبة إلينا السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء فإن تأييدنا قوي ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد مختار حمدادو وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بلمهدي.. عفوا إنه غائب إذن الكلمة للسيد بشير طويل.

السيد بشير طويل: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أتقدم بتهاني القلبية الصادقة للسيد رئيس الحكومة وكذا أعضاء الحكومة على ثقة رئيس الجمهورية فيهم مع تمنياتنا لهم بالتوفيق إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة، بمناسبة مناقشة مشروع برنامجكم، أتناول في المقام الأول موضوع الزلزال الذي ضرب ولاية «عين تموشنت» يوم 22 ديسمبر 1999 وباختصار أقدم باسم مواطني هذه الولاية المنكوبة تحية شكر وعرفان لكل من تضامن معهم في هذه المحنة من الجزائريين الكرماء وبلديات الوطن والدول الصديقة والشقيقة وحتى لا أنشر أمام الملا مشاهد ومظاهر البؤس والحيرة التي يعيشها المنكوبون لأن كرامتهم وعزتهم تأبى ذلك فإنني أطلب من - السيد رئيس الحكومة - مقابلتكم أو

تحديد مجموع الإجراءات والتدابير الرامية إلى إصلاح جذري للإدارة في تنظيمها وقواعدها وإجراءاتها ومناهجها وفي إعادة تأهيل عناصرها البشرية، وفي جمود نظامها الوظيفي.

وفي هذا الموضوع، نقترح إنشاء لجنة وزارية دائمة بهدف إعداد كتاب أبيض كميثاق حقيقي يطرح للمناقشة والإثراء للإصلاح الإداري.

4 - أما عن تساؤلنا الرابع فإنه يتعلق بنظام توفيق نظرا لوجود متطلبات متناقضة تتمثل فيما يلي:

- الفعالية الاقتصادية وامتصاص التكلفة الاجتماعية للإصلاحات.

- الإنسجام الاجتماعي وخطر تجذر الفوارق الاجتماعية والجهوية.

- إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية مع الخصوصية والشراكة والمحافظة على مناصب الشغل.

5 - إن هذا المشروع الشامل للإصلاح هو من حيث طبيعته، مشروع إصلاح حقيقي للمجتمع، ولذا فإن مجموعة من اهتماماتنا تتعلق بالنمط العملي لتحويل وكسب أعضاء المجتمع للقواعد والقيم التي جاء بها الخطاب الجديد لدعم الشرعية الجديدة والمبنية على دولة القانون وتنويع الفاعلين في بناء اقتصاد متفتح وترقية العمل كعنصر وحيد وأساسي لخلق الثروة.

وبعبارة أخرى، فإن إشكالية المجال الثقافي المتمثلة في تغيير الذهنيات مطروحة بحدّة - في نظرنا - نظرا لانعكاساتها على نجاح كل هذه الإصلاحات.

6 - أما بالنسبة للإشكالية السادسة والمتعلقة بإصلاح الإدارة المحلية والمجموعات المحلية، فلدينا عدة اقتراحات سوف نقدمها كتابيا إلى من يطلبها.

وفي النهاية، السيد رئيس الحكومة، فإن التحدي الكبير الذي يبرز من خلال هذا البرنامج هو أنه محكوم علينا بتحقيق نجاحه لأن الأمر بالنسبة لبلدنا هو «أن يكون أو لا يكون» في النظام العالمي

المدني أحد محركيها وتحية خاصة بهذه المناسبة لشجاعة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أقدم بدون تردد على تجسيد هذا الخيار الشعبي والعرفان كل العرفان لأسلاك الدولة الكبرى من أفراد الجيش الشعبي الوطني وأسلاك الأمن المختلفة وسلك القضاء على دورهم الفعال لإنجاح المسعى وتحية للطبقة السياسية والمجتمع المدني ممن لم يدخر جهدا في هذا المجال، والمنتظر أن يحظى مسعى المصالحة الفتية بالرعاية والتعهد والدعم على مستويات أخرى اجتماعية، فكرية، نفسية وسياسية لإفشال مخطط المتربصين به في الداخل وفي الخارج، ولسحب السجل من التجار وسمسارة الدموع يجب على الدولة والمجتمع التكفل التام بضحايا المأساة الوطنية وعلى رأسهم ضحايا الإرهاب، ودائما في إطار المحيط الإيجابي فإن توسيع الحكومة الذي أكد فضائل المشاركة وليس فقط (l'entrisme) يعد عامل نجاح خصوصا إذا تمتع وزراء الجمهورية بمقام رجال الدولة أثناء أداء مهامهم. أما بخصوص وصف الحكومة بأنها (éradico - islamo - conservateur) وللأسف أجد نفسي معنيا فأقول (j'assume pour ma part dans ce qualificatif ce qui me concerne) وأعني بذلك كلمة (Islamisme) فأنا إسلامي فخور بهذا الإسلام الذي يحبه الله ورسوله والمؤمنون وإذا كان الشعب أحبني لهذه الصفة فلن أغير هذه الصفة حتى أموت!

قلت لأن أيادي أبناء حركة مجتمع السلم بيضاء من كل الجوانب سواء من الدماء أو الأعراض أو أموال الجزائريين بل وقدمت الحركة قوافل من الشهداء على رأسهم الشيخ محمد بوسليمانى -رحمة الله عليه - الذي وإن غيبت مؤسسات الدولة - وحتى لا أقول الدولة، لأن الدولة فيها المؤسسات وفيها الشعب - وكذلك وسائل الإعلام مقامه فإن الشعب بعد الله سبحانه وتعالى والأمة والتاريخ يحفظون كلهم لهذا الرجل الشهيد مقامه، كيف لا، وهو الذي ذبح حتى لا يذبح مواطنيه من الجزائريين لأنه رفض فتوى إراقة دماء الجزائريين وبالمناسبة

القيام بزيارة «عين تموشنت». وأحمل لكم ومن خلالكم رسالة إلى الدولة الجزائرية وهي نداء من سكان عين تموشنت، تقول: «النجدة، النجدة، النجدة»، ونشكركم بالمناسبة على قراركم الأخير بتنصيب خلية خاصة بمتابعة أشغال الإغاثة في «عين تموشنت» وكذلك مبادرة المساعدة ولكن ذلك لا يكفي - السيد رئيس الحكومة - لأن الكارثة أكبر من هذه المساعدة، كما أقدم تحية تقدير إلى السيد رئيس مجلس الأمة الذي بادر بإرسال أول وفد برلماني إلى عين المكان والتفاته الوزراء الذين عاينوا آثار الكارثة ونقلوا الحقيقة فكان تكذيب من أراد تهوين الأمر من بعض المسؤولين بتصريحاتهم الرسمية، فكذبوا على الدولة من موقع المسؤولية في الدولة وفي هذا الشأن أطالب بفتح تحقيق بشأنهم واتخاذ تدابير مناسبة لأنهم تسببوا بسلوكهم هذا في تأخير المساعدات إلى المنكوبين فزادت حالتهم سوءا، كما أطالب بإعلان مدينة «عين تموشنت» «عين طلبه» «سيدي بن عدة» «عين لعلام» وماجاورها من أرياف مناطق منكوبة، وإذا لم يكن المال متوفرا اليوم، فوَقْتما جاء الخير ينفع!

وفي المقام الثاني من المناقشة أنطلق من قاعدة جوهرية، نؤمن بها في حركة مجتمع السلم «حماس» سابقا، وهي أن الجزائر حررها الجميع أي جميع المخلصين وسببنيها جميع المخلصين. فأقول سينجح برنامج الحكومة إذا توفرت الإرادة الصادقة التوافقية لجميع شركاء المجتمع من سلطة وطبقة سياسية ومجتمع مدني وتكون مصحوبة بثقة متبادلة وعملا مشتركا في الميدان بدون تمييز ولا إقصاء وذلك من أجل مصلحة الوطن العليا المتفق عليها، وينجح أيضا إذا توفرت شروط في المحيط وشروط في محتوى البرنامج. السيد رئيس الحكومة، نلمس جانبا لا يستهان به من هذه الشروط مما يبعث على التفاؤل - إن شاء الله - فبخصوص المحيط فقد خطت الجزائر خطوات هامة نحو السلم والأمن والاستقرار بفضل سياسة المصالحة الوطنية الذي يعد مسعى الوثام

الواحد وتداخل الصلاحيات بين مؤسسات السلطة الدستورية ومؤسسات موازية مستحدثة واعتماد أسلوب التعليمات الفوقية محل القانون في تسيير الإدارة مما أدى إلى نزع الثقة في الدولة وأفقدتها هيبتها.

3 - الإصلاح الإداري والتكوين، يجب أن يشمل الإصلاح نظام الإدارة وطبيعة العلاقات فيها وليس الموظف لأن الإطارات الجزائرية - خريجي المدرسة (المنكوبة) - مشهود لها بإقرار برنامج الحكومة واعترافه والمحافل الدولية المتخصصة بالكفاءة.

4 - المديونية الخارجية، قبل اللجوء - السيد رئيس الحكومة - إلى الاقتراض الدولي الجديد نسأل هل سدت نهائيا منابع ابتزاز واستنزاف المال العمومي؟

5 - السياسة الخارجية، يجحد من ينكر دور رئيس الجمهورية في نفذ الغبار وخيوط العنكبوت عن الدبلوماسية الجزائرية الحقيقية ونثمن كل موقف يحفظ حقوق شعب فلسطين الذي يراد منه أن تصفى قضيته في الظلمات ونطلب تدعيم تمثيلياتنا في الخارج بكفاءات تكلف طبقا لبرنامج محدود يحاسبون عليه فإما الترقية وإما التنحية.

وفي الأخير تأكدوا السيد رئيس الحكومة ومن دون أن توجهوا نداء إلى المجموعة الوطنية لمساعدتكم بأن الشعب الجزائري يستجيب بفطرته إلى كل مبادرة خير، ونحسبكم وطاقمكم جئتم من أجل الخير. شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير طويل وأحيل الكلمة إلى السيد جلول بن نعيجة فليتفضل مشكورا.

السيد جلول بن نعيجة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة،

أقول - السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الزملاء وأيها الشعب الجزائري إذا كانت الناس تتاجر بالأمس وتسمسر في دماء الجزائريين واكتشفت اليوم أن هذه التجارة بارت وتحولت إلى تجارة الدموع، نقول لهم كفوا واستعيذوا بالله من الشيطان الرجيم (ألعنوا الشيطان).

أما عناصر التفاؤل في محتوى المشروع فتكمن في المقاربة الصريحة المنتهجة لتشخيص أمراض الدولة والمجتمع والحسم في الخيارات الاقتصادية التي تشجع القطاع الخاص المستثمر واقتراح أساليب الحداثة لإصلاح الإدارة مما يضمن أداء دورها في الخدمة العمومية الناجعة وخدمة المواطنة كما نسجل اشتراط الاحترام الضروري لاختصاصات الأمة وخصوصياتها وعلى رأسها الإسلام، أمام أو أثناء تحولات الدولة الداخلية والدولية بما فيها الاندماج العالمي، ونثني بهذه المناسبة على خطاب رئيس الجمهورية حول هذا الموضوع أمام مجلس وزراء الداخلية العرب يوم 29 جانفي 2000 ومن جهتنا نسجل السيد رئيس الحكومة الملاحظات والتساؤلات التالية:

1 - في المحور السياسي، عدم تركيز البرنامج على اقتراح طرق تعميق الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة خاصة أن ممارسات الواقع توحى بنية التراجع عن هذه المكاسب وعلى سبيل المثال إحلال أو محاولة إحلال التنظيمات الجمعوية محل الأحزاب السياسية في تعامل مصالح الدولة في مواضيع سياسية وممارسة التعتيم المطلق على أنشطة الأحزاب الفاعلة ومضايقة المناضلين خارج دوائر معينة بالحرمان من الحقوق الأساسية للمواطنة كالسكن والشغل والترقية.. إلى غير ذلك.

2 - بخصوص أسلوب الحكم، نرى بأن أهم المعوقات لاتكمن في غموض طبيعة الحكم أهو رئاسي أم هو برلماني بقدر ماتكمن في اعتماد الخطاب المزدوج وما يحدثه من مفارقات بينه وبين الواقع وتعدد مصادر قرار الدولة في الموضوع

الاتجاه الأسلم، كما أننا ننتظر من هذا البرنامج تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي.

السيد الرئيس، أثنى ماجاء في باب الدفاع الوطني وأسجل بكل اعتزاز ما قدمه أفراد الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني وكل أسلاك الأمن الوطني والحماية المدنية والحرس البلدي وكل الوطنيين من تضحيات في سبيل الجزائر وهنا أُنحني خشوعا للترحم على الأرواح الطاهرة التي سقطت في السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس، لدي بعض الانشغالات والاقتراحات، هي كالتالي:

1 - كمناضل في حزب جبهة التحرير الوطني فإنني أطالب بعدم خوصصة الوحدات الرابحة وخاصة القطاعات الاستراتيجية والهامة التي تبقى ملكا للدولة واعتماد خوصصة علمية ومدروسة لاتهمل الجانب الاجتماعي وتحافظ على مناصب الشغل.

2 - لم يوضح البرنامج - حسب اعتقادي - بعض القضايا الهامة مثل مصير العقار الفلاحي، الموقف من مجانية التعليم وإجباريته، والطب المجاني مما يثير بعض الغموض حول التوجهات التي تنوي الحكومة اعتمادها مستقبلا.

3 - تخصيص موارد مالية إضافية في قانون المالية التكميلي وذلك حسب قدرات البلاد طبعا فتمنح للولايات المتضررة أكثر نتيجة المأساة الوطنية بغية إعادة بناء ماتم تخريبه وللتكفل بصفة أفضل بضحايا الإرهاب.

4 - ضرورة إعادة النظر في العديد من القوانين، منها قانون الانتخابات، القانون البلدي، القانون الولائي وغيرها بما ينسجم مع التطورات التي تشهدها البلاد.

5 - قانون المجاهد والشهيد لم يجد بعد طريقه للتنفيذ.

6 - مسح الديون المتركمة على عاتق البلديات والتي أثرت سلبا على سيرها العادي وإعادة النظر في المرسوم الذي يحدد علاوة المنتخبين المحليين.

7 - ضرورة إعادة النظر في المرسوم الخاص

السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

في الواقع، قد ألم الإخوة والأخوات في تدخلاتهم الهامة بمحتوى البرنامج عبر كافة أجزائه وتفاديا للتكرار أحاول التعرض فقط إلى بعض الانشغالات التي أراها ضرورية.

في البداية وليس من باب التكرار طبعا أتقدم بالتهاني الحارة إلى السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على الثقة الكبيرة التي فازوا بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس، هي فرصة منحها لنا عرض برنامج الحكومة للتعبير عن بعض الاهتمامات والانشغالات التي - في نظري - لم يركز عليها برنامج الحكومة ضمن التصورات المستقبلية لنشاط الحكومة في مختلف القطاعات وفي مقدمة هذه الانشغالات الوضع الاجتماعي الناتج عن المأساة التي تعرضت لها البلاد خلال هذه السنوات الأخيرة.

سيدي الرئيس، لقد بدأت تظهر ملامح الأمل في مستقبل واعد مع بزوغ فجر الجزائر بعد ليل طويل تزامن مع برنامج حكومتكم الذي يجسد في الواقع برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب مرتين، يومي 15 أفريل و16 سبتمبر 1999 وما توخاه من أهداف سامية تعيد للجزائر عافيتها وعزتها ومكانتها بين الأمم في كنف الوئام والأخوة والأمن والأمان تتحقق من خلاله نهضة اقتصادية واجتماعية قوية تحافظ على مصلحة الفئات الضعيفة وشريحة الشباب واسترجاع هيبة الدولة وعزتها في الداخل والخارج وتقوية سيادتها.

السيد الرئيس، إن الأمل مرتبط بهذا البرنامج الذي نأمل منه إخراج الجزائر بإذن الله من مرحلة الأزمات إلى مرحلة استقرار المؤسسات وفعاليتها وإلى مرحلة العمل الجدي والمتواصل لاستئناف التنمية الشاملة وإلى مرحلة تتكفل أكثر بالفئات الاجتماعية التي تضررت من عشوائية الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر لا يزال يبحث عن

الشارع عرضة لكل أنواع الفقر والبؤس.

4 - طابعها الفلاحي لم يفدها بشيء ومثال ذلك أنها تمون بالمياه الصالحة للشرب لا للسقي من الولايات المجاورة كولاية «الجلفة»، ولاية «البويرة» وولاية «عين الدفلى».

5 - توقف المشاريع الكبرى في مستوى الدراسة كالمدينة الحديدية «بوقزول» و«سهل بني سليمان» إضافة إلى توسيع خط السكة الحديدية كالخط الرابط بين «البلدية» و«الجلفة» ومشروع توسيع الطريق الوطني رقم 8 ومشروع الطريق الوطني الرابط بين «العاصمة» و«بوقزول» عن طريق «بوقرة» و«العمرية».

6 - العزلة شبه التامة التي يعاني منها الريف والمناطق المعزولة وانعدام المرافق الضرورية في جل البلديات كالغاز الطبيعي ونقص المرافق الأخرى التربوية والثقافية والرياضية.

سيدي الرئيس، إن ولاية «المدية» وهي من الولايات العريقة المعروفة في التاريخ باسم ولاية «التيطري» سابقا، ورغم ما قدمته للوطن لازالت بعيدة من حيث التنمية. ولا أريد من وراء رسم هذه الصورة القاتمة زرع اليأس أو تثبيط العزيمة، لأننا نستعد اليوم لاستعادة ما فقدناه خلال هذه السنوات في إطار تكريس الوئام المدني، حتى تصبح الحياة عادية وأمنة تمكن المواطن من الحركة والنشاط لتلبية حاجياته الضرورية، ولم أذكر ما ذكرت من باب التشاؤم أو التقليل من مجهودات الرجال وما حظيت به في الماضي وما تبذله حاليا السلطات المحلية من جهد معتبر ونشاطات حثيثة لتدارك هذه النقائص وإنما من أجل لفتة كريمة من طرفكم السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء.

وفي الأخير «تفاءلوا خيرا تجدوه»، إنني متفائل بهذا البرنامج الطموح مما يجعلني أباركه وأدعو الله أن يوفقنا جميعا في خدمة الوطن العزيز وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول بن نعيجة وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عمر مريان فليتكلم.

بتوزيع السكنات الاجتماعية حيث إن تطبيقه في الميدان أظهر العديد من الثغرات الواجب تداركها.

8 - إن ما يعانيه العديد من الجزائريين والجزائريات الذين يزورون البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج من نقص واضح في التأطير والتوجيه والإرشاد والرعاية الصحية رغم المجهودات التي تبذلها وزارة الشؤون الدينية وهي مشكورة ولا يجب نكرانها إلا أننا لم نصل بعد إلى القدرة على التنظيم المحكم، أرجو من سيادتكم السيد رئيس الحكومة، السيد وزير الشؤون الدينية العمل على إحداث أساليب جديدة تكون أحسن مما هي عليه الآن في التكفل بالحجاج الجزائريين خاصة في جانب الرعاية الصحية.

9- تعميم المدارس القرآنية وتدعيمها هو موجود. السيد الرئيس، فيما يخص محتوى البرنامج وماورد في الصفحة رقم 20، اسمحو لي أن أربط مضمونها بواقع ولاية «المدية» التي تجسد بحق نموذجا للمأساة الوطنية بشتى جوانبها وأجزها في النقاط التالية:

1 - موقعها الجغرافي حيث إنها توجد بجانب الأقطاب الصناعية، الشيء الذي أعاق عملية الاستثمار رغم وجود إمكانيات هائلة للاستثمار في كل المجالات فلاهي استفادت من الشمال ولا من الجنوب.

2 - لم تحظ بما يجب أن تحظى به في إطار التنمية مقارنة بعدد سكانها الذي يقارب المليون نسمة وعدد بلدياتها الأربع والستين ودوائرها التسع عشرة بما فيها مقر الولاية.

3 - إن ما شهدته من تخريب للمنشآت والممتلكات مما انجر عنه نزوح ريفي رهيب والمعاناة التي هي في متناول الجميع هي أن هنالك مناطق كاملة تم إخلاؤها من السكان والقضاء على كل ما يرمز إلى الحياة فيها وذلك تحت ضغط الإرهاب فالمواطنون بهذه المناطق لجأوا نحو المدن تاركين مصدر رزقهم ووسائل عيشهم مشكلين بذلك وضعاً جديداً من الصعب مواجهته خاصة أنه تزامن مع أزمة اقتصادية خانقة أفقدت الكثير مناصب شغلهم ورمت بهم في

بنك الجزائر أو بصريح العبارة تحرير بنك الجزائر. إن الجميع يعرف أن بنك الجزائر هو النواة الأساسية للاقتصاد في اقتصاد السوق حيث هو الذي يحدد السياسة الاقتصادية للبلاد ويهيئ كل الظروف المناسبة لتطور إنعاش الاقتصاد وما نلاحظه حالياً هو أن سعر الدينار منخفض جداً بسبب عجز الخزينة العمومية في تسديد كل مستحقات المؤسسات والأفراد حتى البنوك التجارية لم تلعب الدور المنوط بها وهو خلق فرص الاستثمار وتشجيعه بل تسببت في تركيم الأزمة وخير دليل هو الفضائح التي أصابت القطاع مؤخراً كالمحسوبية والرشوة.. إلخ. ولهذا يجب على هذه المنظومة إعادة الحسابات وتهيئة القانون التجاري مع الظروف الجديدة، وبناء سياسة مصرفية تتماشى ومتطلبات السوق العالمية.

2 - الحواجز الجمركية: إن هذا القطاع لا يقل شأنًا عن سابقه في إصلاح الاقتصاد الوطني حيث يعتبر بوابة التجارة الخارجية لاقتحام الجزائر للأسواق العالمية، فيجب علينا تحرير الاقتصاد برفع الحواجز الجمركية وعدم فرض الأسعار الإدارية التي لاتفرضها السوق وتفرض على المتعاملين الاقتصاديين الهروب من السوق الجزائرية وركودها في ظل هذه العراقيل الإدارية وإن وضع مناطق حرة هو الحل الذي يمكن تطبيقه وحين الوقت للجوء إليه.

3 - الضرائب: إن هذا القطاع مريض مرض الاقتصاد الوطني ويجب التحكم فيه ويجبرنا على تحمل أعبائه وهو يعتبر الثاني بعد قطاع المحروقات من حيث مداخيله ولكن بالرغم من أهميته فهو لا يحقق النسبة المعقولة التي يمكن أن يحققها وذلك بسبب عدم وجود المراقبة والمتابعة في هذا القطاع، ومن الجانب التقني لاتوجد طرق علمية مدروسة للتحصيل الجبائي الضريبي وبهذا الصدد يجب خلق محاكم تجارية متخصصة في جميع ما يتعلق بالاقتصاد الوطني.

أما النقطة الثانية التي أردت أن أتدخل فيها فهي الفلاحة والري: إن القطاع الفلاحي في بلادنا يحتاج

السيد عمر مريان: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي المرافق له السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يسعدني بهذه المناسبة أن أهنئ السيد رئيس الحكومة وكل الطاقم الحكومي على الثقة التي منحهم إياها السيد رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم التوفيق والسداد في هذه المهمة التي أعتبرها صعبة وليست سهلة كما يتصورها البعض.

أدخل مباشرة في نقاش برنامج الحكومة وأستهل تدخلني بالجانب الاقتصادي وإن كنت غير مختص في هذا الجانب ولكن سأحاول أن أجتهد لأدلي ببعض الملاحظات.

لقد كنا قبل أيام قليلة بصدد مناقشة قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000 ومن هذا المنطلق يمكننا تشخيص حالة الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول الظرفية الملائمة.

إن الأزمة التي أصابت الجزائر في العشرية الأخيرة وفي كل الميادين تزامنت مع دخول العالم مرحلة جديدة بعد خروجه من صراعات الماضي وفرض واقع جديد يسمى العولمة، وفي جميع الميادين أو بالأحرى التكتلات الاقتصادية التي لم تجد الجزائر مكانا لها بين الأمم. لقد دام أمد المرحلة الانتقالية واشتد وقعها على المواطن الجزائري وذلك بسبب عدة عوامل نذكر منها:

- عدم مساندة الطرق العلمية المتبعة وتجاهل القانون والتسيير تحت ظل الأزمة.

- عدم وجود رقابة على المؤسسات العمومية.

- الإهمال في أداء المشاريع.

- التفكير في حلول فورية بدون مراعاة عامل الديمومة.

إن كل ما ذكرناه يعتبر أسبابا سطحية لاتوفي الأزمة حقها، والاقتراحات تكون على حساب البنود العريضة في هذا البرنامج وهي:

1 - إصلاح المنظومة المصرفية والمالية: وفي هذا البند يمكننا أن نقول إن إصلاح المنظومة المصرفية يعتمد على عدة اعتبارات أهمها إصلاح

ولاية «تيارت» وولاية «تيمسليت» وهما غير مستغلين إلى يومنا هذا وأترك السؤال مطروحا على السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الموارد المائية!

لدي ملاحظة فيما يخص قانون المجاهد والشهيد وأطرح نفس السؤال، لماذا لم يشرع في تطبيق مواد هذا القانون إلى يومنا هذا؟ وخاصة تلك المواد التي تتعلق بالحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق وهنا أركز على مادتين في هذا القانون وهما: المادة 42 والمادة 43 المتعلقة بمعايش التقاعد وتصفيته على حد سواء وكما يعلم السيد رئيس الحكومة والسيد وزير المجاهدين أن كثيرا من هذه الفئة وخاصة أبناء الشهداء يعملون في مؤسسات اقتصادية وهذه المؤسسات منها المحلة أو تلك التي هي في طريق الحل، والسؤال المطروح هو كيف تسوى وضعية هؤلاء...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر مريان والكلمة الآن للسيد صلاح الدين قنيفي فليتفضل مشكورا.

السيد صلاح الدين قنيفي: تعودت سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي أن أبتدئ مداخلة باية من آيات ذكر الله الحكيم أو بحديث للرسول صلى الله عليه وسلم، إلا أنني اليوم فضلت أن أبدأ مداخلة هذه ببعض الأبيات الشعرية لأحد شعراء المنطقة الغربية لست أتذكر إن كان من «وهران» أو من «بلعباس» وهذا لما عانيناه من ضجة إعلامية دامت من 23 أكتوبر إلى غاية إعلان هذه الحكومة الموقرة وكانت بإيعاز واحد منا. يقول الشاعر:

ياخويا راني نستعظم ، من باقي لمحان نترحم
راه القلب مريض مغيم به هموم الدهر

أرواح كان بغيت تفسر وبمظهر عينيك أستخبر
وذا الكلام تنجم تهدر عند لعرب لحرار

راه اليوم الباطل صاير شفنناه بلبصار
(تصفيق)

إلى تنظيم محكم وصارم وهذا لا يتم إلا عن طريق التشريع الذي يعتبر ناقصا، وأراه شرطا لازما وضروريا ولا بد من الإسراع في تطبيقه حتى نخلق استراتيجية أمنية غذائية ونضمن اكتفاء ذاتيا وإلا فإن رأس المال العقاري من ترابنا الوطني سيظل - في الحقيقة - في تقلص سواء بسبب ضعف الحماية أو الاعتداءات الطبيعية أو تلك المرتبطة بالعمران أو بالنشاطات الإنسانية وعليه يجب على الدولة أن تقوم بحماية المناطق الحساسة وتنميتها سواء منها الغابية أو السهبية وهذان أمران تابعان للإشكالية المتصلة بالتراث العقاري الشامل والأماك العمومية الغابية والسهبية وهي أيضا جزء لا يتجزأ من الأملاك العمومية الريفية الشاملة وهي حينئذ معرضة للاعتداءات بنفس التصرفات التي ذكرناها آنفا وهذا في غياب القانون.

المياه والسدود وتنظيم المورد المائي: إن إنجاز السدود وحدها لا يكفي بل يجب التفكير في مجال الهياكل الأساسية المائية في إمكانية القيام بعمليات تحويل جهوية لفائدة الهضاب العليا، كولاية «تيارت» مثلا وولاية «تيمسليت» على الخصوص بغية تحقيق التوازن في الوفاء بالاحتياجات بين الجهات سواء من حيث ماء الشرب أو من حيث ماء السقي وتلبية حاجيات الصناعة من هذه المادة الحيوية، وإلى جانب دعم قرارات تعبئة المادة وحشده يجب الانتقال بسرعة - إذا ما أردنا فعلا تحقيق المردودية لهذه القدرات ونحافظ على الموارد - إلى نظام تسيير أفضل وأنجح يسمح على الخصوص بما يأتي:

1 - تحقيق مردودية إيصال الماء وتوزيعه بواسطة نظام تسعيرة ملائمة على ألا يستفيد من مساعدة الدولة في هذا المستوى إلا العناصر الاستراتيجية في هذه المشاريع والفئات الاجتماعية المحرومة فعلا.

2 - استعمال وسائل تفرض الصيانة اللازمة والدائمة للمنشآت والردع الضروري لضروب التبذير، وهنا أتوقف لأطرح سؤالا، إن في ولاية «تيمسليت» سدين تشترك فيهما ولايتان وهما

إن القضية ليست قضية ضحك بقدر ما تستدعي البكاء، عندما كان زميلنا بيننا كان على علم بجملة المشاكل والصعوبات التي نواجهها في ممارسة المهام التشريعية في الوقت الذي لا نملك أي حق في التشريع وعندما أصبح رئيسا للحكومة، نسي كل شيء رغم أنه كان باستطاعته وبحكم المنصب الذي كان يشغله أن يساعد هذا المجلس ليكون له كامل الحق في التشريع.

أما المقولة الثانية فخامة رئيس الحكومة فهي مقولتكم وصرحتم بها هنا في هذه القاعة ومصدري في كل هذا هي الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة لأيام 12، 13 و14 من شهر ماي فتمنياتني أن تكونوا على العهد باقين سيدي رئيس الحكومة.

(تصفيق)

يأتي هذا الحديث في الوقت الذي أخبرتنا فيه الصحافة بمشروع تعديل الدستور الذي من الممكن جدا أن يطرح للمراجعة.

وعليه نتمنى إذا سألكم السيد رئيس الجمهورية أخبره سيدي فخامة رئيس الحكومة بأنك قضيت معنا مدة عامين ورأيت كيف تمر علينا القوانين، دون أن نحدث فيها أدنى تغيير، فلا نستطيع أن نضيف عليها فاصلة ولا نقطة فاصلة، ولا حتى نقطة، نملك فقط حق التحفظ ولا يحق لنا التعديل ولا الإضافة ولا الإنقاص ولا نملك حتى حق المبادرة في اتخاذ القوانين، وإن شاء الله يمكننا مدكم بيد المساعدة سيدي فخامة رئيس الحكومة في حالة واحدة فقط ألا وهي عندما تكون لنا حق المبادرة في اتخاذ القوانين فسنكون بجانبك، أما في الوقت الحالي فلا نستطيع فعل أي شيء سوى أن ندعو الربّ عز وجل أن يوفقك في أداء مهامك من ناحية، ومن ناحية أخرى وددت سيدي فخامة رئيس الحكومة أن تخبروا فخامة رئيس الجمهورية بحكم تواجدكم هنا بيننا طيلة عامين لم يحدث وأن كنا سببا في تعطيل مشروع قانون ما خاصة وأنني قرأت في إحدى الصحف بأن الغرفة الثانية غرفة تعطل القوانين وهنا نتساءل: أين يوجد هذا الانسداد؟، إنما الكرة موجودة في مرمى الهيئة

فخامة رئيس الحكومة، قبل أن أبتدئ أريد أن أحيي زميلا لي وهو ابن من الأبناء الذين ضحوا بحياتهم لتكون هذه البلاد مستقلة وهو الزميل بوجمعة صويلح على التفاتته الطيبة لأنه بعث لنا بالكتاب الذي ألفه مؤخرا. شكرا حضرة الزميل ومزيديا - إن شاء الله - من الكتابة والتأليف.

أما بعد، فخامة رئيس الحكومة، والله وأنا أتدخل أتذكر مقولة كانت لأم نابليون الأول، حينما توجّ أمبراطورا على الفرنسيين قالت: (pourvu que ça dure) وعليه أتمنى لكم الديمومة والاستمرارية وأسأل الله لكم النجاح والتوفيق في مهامكم السامية.

إن تدخلني هذا يندرج تحت ثلاث أو أربع نقاط أساسية، ففي النقطة الأولى أريد أن أذكر والذكرى تنفع المؤمنين بمقولتين - وبعد ذلك سأخبركم لمن هاتان المقولتان - تقول المقولة الأولى «وعلمنا أن حق المبادرة غير موجودة وحق التعديل أيضا غير موجود فلم يبق لنا سوى حق التحفظ فما هي إذن نتائجه؟» وهنا نتساءل عن دورنا كأعضاء في مجلس الأمة إذا بقيت الأمور والقوانين على هاته الحالة، وعليه أظن أنه ينبغي التفكير مليا وبعمق في هذه النقطة حتى يصبح دورنا أكثر فعالية» إنتهت المقولة الأولى، أما المقولة الثانية فتتمحور حول مايلي: «إن الدستور الجزائري لم يمنح لمجلسنا حق المبادرة بالقانون وفي قراءة خاصة للمجلس الدستوري حتى حق التعديل، وفي هذه الحالة نجد أنفسنا في ظروف عمل سيئة للغاية فإما أن نصادق على القوانين كما وصلت إلينا وترانا نتساءل عن دورنا التشريعي وإما لا نصادق عليها فنجد أنفسنا كبرلمان بغرفتيه الاثنتين تحت لواء رئيس الحكومة في اللجنة المتساوية الأعضاء والمعادلة لست هيئة المنال سيدي الرئيس».

إن المقولة الأولى كانت لرئيس الحكومة السابق وكان هنا بيننا فهو زميلنا طوال عام كامل فكان على دراية بالانسداد وبظروف تأدية مهامنا وكما يقول الشاعر:

« يا حسره على قبيل، كنا في تاويل

كنوار لعطيل شهو النقليا»

ونتحدث في مجال تخصصه عن قانون أساسي خاصة وأن الأمر متعلق بمستقبله، فهي بمثابة أمور وحاجات ذاتية ويعني هذا أنه همش فلا القاضي ولا القضاة ولا نقابة القضاة ولا حتى المجلس الأعلى للقضاء تمت استشارتهم! وعليه نطلب منك فخامة رئيس الحكومة ألا يبقى هؤلاء الناس مهمشين مهما كان برنامجكم طموحا في هذا الميدان، فإذا لم يتم إشراك هؤلاء القضاة فستبقى الأمور غامضة، كما نطلب منكم تكوين ورشة تجمع جميع القضاة للمحاكم الابتدائية، ورشة لجميع قضاة المجالس القضائية وورشة لجميع الأعوان خاصة المحامين، المحضرين القضائيين وجميع الأشخاص الذين لهم علاقة مع القضاء وهذا حتى لا يحسوا بالتهميش.

هناك نقطة ثالثة فخامة رئيس الحكومة وتتعلق بقانون المجاهد والشهيد، حيث تطرق زملائي إليه أنفا وأنا أضيف إلى ذلك نقطة أخرى وتخص المادة 9 منه.

إن هذه المادة فخامة رئيس الحكومة وصاحب المعالي وزير المجاهدين، قاسية جدا، فقد شارك ومات الكثيرون.. أطلب من رئيس كتلتي منحي دقيقتين لإكمال تدخلتي...

السيد الرئيس: بل أنا من يمنحهما لك، واصل حديثك.

السيد صلاح الدين قنيقي: وعليه نطلب من رئيس الحكومة وصاحب معالي وزير المجاهدين تعديل المادة 9 على الأقل لأن هناك أشخاصا شاركوا في مظاهرات 8 ماي 1945 لا يزالون على قيد الحياة.

(تصفيق).

وعليه كيف تعطي هذه المادة الحق لمن شارك في أحداث 8 ماي 1945 وانخرطوا بعد ذلك في جبهة التحرير الوطني حتى تكون لهم العضوية فيها، ونبقى نتساءل عن الأشخاص الذين توفوا ومصير من بقي بعدهم والسبب في موتهم؟ وهذا

التنفيذية، فأنت الآن سيدي رئيس الحكومة وأثناء تسلمكم لمهامكم الجديدة ألم تجدوا خمسة قوانين كاملة، هناك منها ما قارب العام وهناك ما له ثمانية أشهر وآخر سبعة أشهر والباقي مدتها خمسة أشهر تنتظر فوق طاولة فخامة رئيس الحكومة. إذن فالسؤال يقول: (qui bloque qui? et qui bloque quoi?) فنحن والحمد لله لم يجد أي مشروع لدينا مشكلة في المرور وعليه فنحن لسنا بمؤسسة تعطيل، والله سبحانه وتعالى يقول سيدي فخامة رئيس الحكومة:

«الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور».

صدق الله العظيم

وعليه فنحن نتمنى فخامة رئيس الحكومة أمرا يتعلق بالقضية التالية:

إن هذا أكبر منكر بصفتنا غرفة ننتمي إلى البرلمان والبرلمان مهمته تتمثل في التشريع، لكن وللأسف لا نملك هذا الحق.

هذا هو الأمر الذي أردت ذكره سيدي فخامة رئيس الحكومة وبقوة باسمي الخاص وباسم جميع الأشخاص الذين يسمحون لي بالتحدث أما من لم يسمحوا لي بذلك «فالله غالب».

فيما يخص النقطة الثانية سيدي فخامة رئيس الحكومة وهي العدالة. لقد قام مؤخرا رئيس الجمهورية بتكوين لجنة تخصص هذا الميدان ونجد بأن مجموع الأشخاص المكونين لهذه اللجنة من قضاة وممارسين وجدوا أنفسهم وكأنهم مهمشون أو مبعدون في حين أنهم يمثلون اللب ونجد بأنهم أناس مهتمون بها أكثر من أي كان وأعطيكم مثالين سيدي الرئيس:

لقد مر علينا هنا القانون الأساسي للقاضي، هذا الأخير تداول عليه وزيرا عدل ولا يوجد أحد فكر في أن يأخذ القانون الأساسي للقاضي ويبعثه للقاعدة ألا وهي القضاة.

أيعقل هذا في عشية الألفية الثالثة؟ فلا نستطيع نحن كبرلمان وأنتم كحكومة أن نأخذ مكان القاضي

الاستفسار خاص بالأشخاص الذين لا يزالون على قيد الحياة.

عندي نقطة أخيرة فخامة رئيس الحكومة إذا سمحتم وهي بعيدة عن حكومتكم بصفتكم مسؤولين عنها لكنني وددت تهنئة زملائي للثقة الموضوعية فيهم وقد خيروا أثناء تجديد هذه الهياكل ويا أسفاه لأن نصف المجتمع كاملاً غير ممثل، كان يمثل هذه الفئة من المجتمع امرأتان، (تصفيق).

لكن لم تبقى على رأس الحكومة، فكيف يحدث هذا الشيء ونحن نعيش الألفية الثالثة؟ فخامة رئيس الحكومة وقبل هذا أريد أن ألفت الانتباه لنقطة أخرى وتخص السيد رئيس مجلس الأمة.

لقد شاهدكم الشعب فخامة رئيس مجلس الأمة في الصف الأول من المصلين يوم عيد الفطر وعليه عندي طلب واحد فقط وأريد الإدلاء به، باسم جميع زملائي وباسمي الخاص نريد تخصيص قاعة هنا في المجلس لنتمكن من الصلاة في الوقت المحدد لأننا نضطر إلى جمع كافة الصلوات وتأديتها في منازلنا وعلى دفعة واحدة، هذا ومع فائق التقدير وجزيل الشكر على حسن انتباهكم.

السيد الرئيس: أشكر الأخ صلاح الدين قنيني وأحيل الكلمة إلى السيد منصور شيكر السعيد فليتفضل.

السيد منصور شيكر السعيد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم.

أهنئ في البداية السيد أحمد بن بيتور بتعيينه على رأس الحكومة متمنياً له النجاح والتوفيق في مهامه، كما أهنئ السادة الوزراء لحصولهم على ثقة فخامة السيد رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص مداخلتي في مناقشة برنامج الحكومة فهي تنحصر في بعض المحاور الأساسية

من هذا البرنامج.

أولاً: العدالة: إن مرفق العدالة محوري وأساسي لبناء أي مجتمع، وعليه فإنه من واجب الحكومة الاهتمام بهذا القطاع والعمل على إصلاحه وتطويره. إن مستوى العدالة في أي مجتمع لا يقاس بعدد المحاكم والمجالس القضائية بل يقاس بمدى فاعلية ونجاعة هذه المحاكم ومدى تطبيق واحترام الأحكام والقرارات القضائية من طرف مؤسسات الدولة الأخرى.

أما ما يعانیه المتقاضي اليوم فهو التأخر في الفصل في القضايا المطروحة على العدالة وصعوبة تنفيذ هذه الأحكام وحتى تضطلع العدالة بمهمتها النبيلة كالحفاظ على النظام العام والنظام الاقتصادي والاجتماعي بهدف بناء مجتمع ديمقراطي يجب إعطاء استقلالية حقيقية لجهاز العدالة والتكفل بالقضايا المطروحة أمام المحاكم بسرعة وفاعلية، التوجه نحو تخصص القضاة، السهر على تنفيذ الأحكام القضائية بصفة عامة والأحكام الصادرة لصالح العمال المطرودين تعسفاً بصفة خاصة، توسيع استعمال المساعدة القضائية إلى المحضرين القضائيين، إعادة النظر في القانون الأساسي للقضاء تماشياً ومتطلبات استقلالية السلطة القضائية.

البلديات: إن الوضعية المزرية الحالية التي تعيشها أغلب البلديات من جراء المديونية الخانقة جعلت البلديات عاجزة تماماً عن التكفل بانشغالات المواطنين ومهما كانت مجهودات الحكومة فإنها تبقى ناقصة ما لم تقم بمسح ديون البلديات بصفة نهائية، إذ كيف يمكن للحكومة أن تنجح في تنفيذ برنامجها وقاعدتها الأساسية مشلولة فبالإضافة إلى ضرورة مسح ديون البلديات وإعادة النظر في قانون الولاية والبلدية بما يضمن صلاحية المجالس الشعبية في تحديد ومتابعة برامج التنمية مع توضيح إجراءات سحب الثقة من طرف المنتخبين أو من طرف الأحزاب التي ينتمون إليها وإعطاء المنتخبين المحليين المكانة اللائقة بهم مادياً ومعنوياً، ساعتها تكون الحكومة قد هيأت

في المستشفيات والمراكز الصحية، وعليه يجب على الحكومة أن توفر الأجهزة الطبية الحديثة والضرورية ومراقبة الأدوية المستوردة بطريقة أكثر حداثة وما دمت أتحدث عن الصحة فإنني أقترح عليكم السيد رئيس الحكومة جعل مستشفى المدينة مستشفى جامعيًا لتوفره على كل الشروط والأسباب لجعله كذلك والخدمات التي سيقدمها للمنطقة والمناطق المجاورة.

السكن: إن مشكل السكن من المشاكل الكبرى التي يعاني منها المواطن وللتخفيف من هذا المشكل يجب العمل على توفير قطع الأراضي المخصصة للبناء، تشجيع المواطنين على البناء الذاتي بالمساعدات المالية، مضاعفة عدد السكنات الريفية المبرمجة سنويًا، توفير مواد البناء باستمرار، تشجيع مؤسسات الإنجاز، إعادة النظر في التعليمية الخاصة بتوزيع السكن الاجتماعي وكذا التعليمية التي جمدت توزيع الأراضي على من يرغب في بناء مسكنه أو في إنجاز مشاريع ترقوية. وفي الأخير سيدي رئيس الحكومة أطرح سؤالاً: لماذا لم يطبق لحد الآن قانون المجاهد والشهيد خاصة وأن هذا القانون جاء لحماية رموز الثورة؟ وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً والكلمة الآن للسيد مصطفى أماد، لكنني لا أراه حاضراً معنا.

السيد مدني برادعي (موضحاً): عفوا سيدي الرئيس، فهو يعتذر عن غيابه لأنه سافر بدافع ظروف عائلية قاهرة.

السيد الرئيس: في الحقيقة أنه طلب التدخل رغم أنه لم يكن موجوداً ضمن القائمة، هناك ثلاثة أسماء طلبت أن تضيف أسماءها وهم كالتالي: السيد مصطفى أماد، السيد عثمان حاجي والسيد عزي بن ثابت، ويبدو لي أنه بإمكانهم التدخل لأنهم آخر من يوجد في القائمة ويبقى لنا رؤساء المجموعات البرلمانية وهم ثلاثة وكما تقرر في

الشروط والأسباب الضرورية للانطلاق نحو التنمية المحلية الحقيقية .

التربية والتعليم والتكوين: إن التربية والتعليم والتكوين مرتكزات أساسية لتنمية البلاد وتطوير المجتمع، فبالرغم من الجهود التي بذلت ومازالت تبذل إلا أن هذا القطاع لم يحقق بعد الأهداف المسطرة له وذلك لأسباب متعددة ومتنوعة وعليه يتعين الحرص أكثر من أي وقت مضى على الرعاية والعناية بتوفير هياكل الاستقبال للحد من الاكتظاظ وكذا الكتاب والكتاب المدرسي وجعله أكثر ملاءمة كما يجب الاهتمام بالتعليم الأساسي والحد من التسرب المدرسي خاصة في الريف إذ إن الشروط الضرورية غير متوفرة للتعليم والتعلم في المؤسسات التربوية الريفية مما أدى إلى ضعف التحصيل لدى التلاميذ وبصفة خاصة في اللغات الأجنبية الشيء الذي أدى إلى فشل عدد كبير منهم في امتحانات شهادة التعليم الأساسي، ونظراً لعدم قدرة البلديات على التكفل بالمدارس الابتدائية فإنني أقترح إلحاق المدارس الابتدائية بالصيانة، التجهيز وأمور العمال وأجور عمال الحراسة والنظافة.

أما فيما يخص التعليم الجامعي، فالملاحظ أن جل الإطارات والكفاءات الوطنية متمركزة في الولايات الكبرى على حساب غيرها من الجامعات والمعاهد الأخرى ولنخلق نوعاً من التوازن في التكوين والتحصيل ورفع المستوى لدى الطلبة، نرى ضرورة توزيع هذه الكفاءات عبر مختلف الجامعات والمعاهد.

الصحة: إن دخولنا اقتصاد السوق في السنوات الأخيرة أثر سلباً على نوعية الخدمات الطبية المقدمة في مجال الصحة العمومية، فأصبح القطاع العام في كثير من الأحيان غير قادر على التكفل بالمرضى تكفلاً حقيقياً وذلك لنقص أو انعدام الأطباء المختصين في الكثير من المستشفيات الهامة، فالمطلوب تدارك هذا النقص ولو عن طريق شباب الخدمة الوطنية ونقص الأدوية

أما فيما يتعلق ببرنامج الحكومة المعروض علينا قصد مناقشته والمصادقة عليه، فبعد تفحصنا لهذا البرنامج اتضح لنا بأنه مستمد من الخطوط العريضة والمحاور الأساسية لبرنامج سيادة رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب الجزائري بالأغلبية يوم اقتراع 16 أفريل 1999، هذا ما يدل أن الشعب استبشر خيرا بالبوادر التي ظهرت على عدة أصعدة خارجيا وداخليا، سيما فيما يتعلق بسياسة الوئام المدني التي لقيت ترحيبا في نفوس المواطنين بدون استثناء.

ونظرا لبروز مرحلة سياسية جديدة تتسم بوضوح الرؤية والشفافية مما يتطلب التجاوب مع آمال وطموحات الشعب بمختلف فئاته، وهذا ما جاء به برنامج السيد رئيس الحكومة، حيث أشار في بداية تدخله، متطرقا إلى المرحلة الجديدة التي تتسم بصعوبات ورهانات أين يتطلب تظافر الجهود لتجسيد الطموحات الكبيرة، في ميدان السلم واستعادة الثقة، وإدخال التجديد على الإدارة، وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية،

- بناء إطار للحياة المؤسساتية، وإطار سليم لتسيير الاقتصاد الوطني،

- تعزيز وتنمية الوسائل المسخرة، والقضاء على التمييز وهذا في ظل استعادة السلم والوئام المدني للتغلب على المآسي والبؤس، وهذا ما كان يتطلع إليه الشعب الجزائري الذي عانى الكثير خلال المراحل السابقة من ظلم وابتزاز وفقدان الثقة في مسؤوليه، الأمر الذي جعل المواطن الجزائري يفقد الحس المدني.

السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن ما جاء به هذا البرنامج الطموح، نأمل أن يلقى العناية الكافية لتجسيده ميدانيا على أرض الواقع، بكل عزم وثبات بالإضافة إلى الحفاظ على المكاسب المحققة إلى يومنا هذا في ميدان التعددية الديمقراطية التي تعد مكسبا لا بد من تدعيمه، وهذا في إطار دولة الحق والقانون التي تهدف إلى صيانة الحقوق الفردية والجماعية وحرية التعبير، ويكون متمشيا مع اختيار اقتصاد السوق، الذي

المكتب وحسب هيئة التنسيق فيما بينهم التدخل في الأخير وبدون تحديد، وعليه اقترحت على هذه الجماعة ونظرا للوقت الحالي فمن الممكن جدا أن يكون تدخلهم غير مباشر ومن الممكن أن يكون ذلك غدا صباحا أي قبل أن يرد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الأعضاء.

وعليه كنت قد طلبت من السيد رئيس الحكومة وكتبت بشأن ذلك رسالة قصد تسهيل الأمور وكذلك للتشاور فيما بيننا لإيجاد الحل الصائب لأننا لو أكثرنا من الكلام ومنحنا الكلمة لرؤساء المجموعات البرلمانية فلن يكفينا الوقت للوفاء بكل هذا ورغم هذا سننظر في الأمر وأنا شخصيا أخذت كامل الاحتياطات اللازمة وقد رأيتم وجود احتجاجات من الذين قوطعوا أثناء تدخلاتهم، ويبدو لي أن كل متدخل تحدث ولم يكمل حديثه يجب أن تكون مداخلته كاملة في برنامج نتفق معه حسب الإمكانيات مع السيد الوزير والسيد رئيس الحكومة ولهذا أحيل الكلمة إلى السيد عثمان حاجي فليتفضل.

السيد عثمان حاجي: شكرا سيدي الرئيس على إدراجي ضمن قائمة المتدخلين. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة: الحضور، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

في البداية بودي أن أقدم إلى رئيس الحكومة السيد أحمد بن بيتور تهانينا الخالصة بمناسبة توليه رئاسة الطاقم الحكومي الحالي، وحيازته على ثقة فخامة رئيس الجمهورية، وبالمناسبة لا يسعني إلا أن أذكر بماقاله السيد رئيس مجلس الأمة، بأن غرفة مجلس الأمة مخبر للديمقراطية وخير دليل على ذلك بأنها قدمت رجالا في مستوى تحمل المسؤولية في أعلى هرم السلطة التنفيذية، أين قدموا أروع الأمثلة في النضال والتضحية والكفاءة، خاصة في الظروف الصعبة.

2 - الفلاحة: بالرغم من أن الولاية فلاحية وبها أراض خصبة شاسعة، وكونها تتوفر على مياه جوفية لا يستهان بها، إلا أنها غير مستغلة بالإضافة إلى انعدام السدود والحواجز المائية التي إن توفرت تساهم بقدر كاف في إنتاج فلاحي وافر.

الشؤون الدينية: بودي أن أشير بأن هناك بعض المبادرات للمواطنين في إنجاز مدرستين للقرآن الكريم وهذا ببلديتي «برهوم» و«أولاد عدي»، «لقباله»، ولكون هذين المشروعين يستحقان التفاتة طيبة من طرف معالي وزير الشؤون الدينية بغية التكفل بالمدرستين المذكورتين.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أهنئ كل الطاقم الحكومي وأتمنى له التوفيق والنجاح في المهام المسندة له وأخص بالذكر الأخ المجاهد محمد الشريف عباس، والأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي السيد أحمد أويحي وزير الدولة والعدل.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد مصطفى بلمهدي ونظرا لأنه كان غائبا منذ قليل سنأخذ من وقته دقيقتين.

السيد مصطفى بلمهدي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، شكرا سيدي رئيس المجلس الموقر، السيد رئيس الحكومة هنيئا لنا على توليكم هذا الموقع ونجاحكم نجاحنا، السادة معالي الوزراء نهنئكم بتعايشكم هذا وتآزركم لإخراج الجزائر إلى شاطئ الأمن والأمان، الأمن النفسي والأمن الغذائي.

الزملاء والزميلات أعضاء مجلس الأمة الأمرون بالمعروف، أعضاء الطاقم الإعلامي، السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته، ونحمد الله سبحانه وتعالى على انتصار مبدأ التعايش في الحكومة.

يرتكز على شراكة مفتوحة يراعى فيها الجانب الاجتماعي للطبقات الضعيفة والمتوسطة، خال من كل عوامل البيروقراطية.

السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن ما أشار إليه برنامجكم من التحديات الجديدة في مجال القدرات الإعلامية والفكرية وعوائق ناتجة عن التنظيم والتسيير وكل هذه الصعاب فعلا تستحق مجهودا معتبرا، يتميز بروح عالية من الانضباط والصبر والتبصر، لأجل مواكبة عصر العلوم والتكنولوجيا.

تنويعها لما تضمنه برنامج رئيس الحكومة من أفكار جديدة في إطار الحكم الراشد الذي يهدف أساسا إلى استعادة هيبة الدولة ومصداقيتها ومواصلة سياسة التقويم والتجديد الوطني. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن المحاور الأساسية التي تضمنها البرنامج الحكومي تعتبر فعلا أفكارا جديدة تستحق التنويه لأنها تعبر بصدق عن انشغالات الفئات العريضة للمجتمع وترسم آفاقا واعدة.

السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، بالرغم من أننا بصدد مناقشة مشروع وطني، اسمحو لي سيادة الرئيس أن أبدي بعض الانشغالات المحلية تخص ولاية المسيلة وهي كالاتي:

باعتبار أن ولاية المسيلة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، ونظرا لشساعة رقعتها الترابية وكثافة سكانها، لا تزال تعاني معاناة قاسية وصعبة في المجالات الآتية:

1 - الصحة: فإن التغطية الصحية دون المستوى المطلوب

- عدم وجود أطباء أخصائيين.

- نقص الوسائل والمرافق في بعض الجهات، كدائرة مقرة التي يقطنها حوالي مائة ألف نسمة، حيث برمج بها مستشفى في السابق إلا أنه لم يظهر للوجود، بالإضافة إلى ما تعانيه بعض الجهات الأخرى، كدائرة أولاد دراج، حمام الضلعة، وابن سرور.

وتحديد مواطن الضعف التي هي في الأصل مواطن قوة تحولت إلى ضعف بسوء التسيير والتخطيط.

سيدي الرئيس، لا يمكن أن نعتبر النمو الديمغرافي مثلا موطن ضعف في مساحة بلدنا الشاسعة في الوقت الذي يعتبره غيرنا قوة بحسن التسيير والتخطيط.

الديمغرافية أعطت حق الفيتو لشعوب في العالم بل كانت سببا في تراجع فرعون عن قتل بني إسرائيل في تاريخ مصر القديم.

وهي سبب في حسرة أوروبا على شيخوختها والنبى «ص» الذي لا ينطق عن الهوى عندما حدثنا على التزاوج بقوله: «تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإنني مباه بكم الأمم يوم القيامة» أراد لنا أن نكون أقوىاء بالديمغرافية ولم يرد لنا الضعف.

قوة الديمغرافية مصدر لقوة العلم والمعرفة والتكوين ولنا عبرة في شعوب كانت متخلفة أصبحت نمورا في الاقتصاد وهي تزحف إلى مرتبة الأسود وديمغرافيتها أضعاف ديمغرافيتنا.

سيدي الرئيس، لو توزعت ديمغرافيتنا على جغرافيتنا الممتازة - كما جاء في البرنامج - وانتشرت في كل بقعة من أرضنا لكانت مصدر قوة للاقتصاد فلاحا وصناعة وأمنا.

سيدي الرئيس، برنامجكم حدد أيضا مواطن القوة والوسائل التي تحول مواطن الضعف إلى مواطن القوة، فذكر المقدرات الطبيعية، والركائزية، والمنشآت القاعدية، والديمغرافية الشابة وكلها قوة وفتوة، والمقدرات العلمية التي أخرجتها جامعاتنا ولكنها ألفت بها خارج الوطن في المهجر، والحكم الرشيد هو الذي يبقي عليها داخل الوطن للقضاء على التخلف.

الحكم الرشيد المنشود يقتضي صون الحق ونصرة العدل ووضع الناس سواسية أمام القانون، والقضاء المستقل بدون ألقاب، ويقتضي حياد المؤسسات التي تجعل الإدارة خادمة لا مخدومة، يطمئن إليها الشعب لا ترهبه يلون بها ولا يفر منها ومن مطاردتها.

سيدي رئيس الحكومة، لأول مرة يطرح بين أيدينا في البرلمان برنامج له صفة المصادقية، ومصادقته في غياب الأرقام التي تزج بالحكومات في عنق الزجاجة دائما، برنامج خطوطه العريضة خير من تفاصيل مبنية على أرقام محرجة تجعل الحكومة تقول ما لا تفعل وهو أيضا دليل على عزم هذه الحكومة على أن تفعل أكثر مما تقول لأنها لم تبني أرقامها على مؤشرات اقتصادية متحركة ليس بيدها التحكم فيها، وهذا من حق كل من ينشد الصدق والمصادقية لعمله.

جاء في البرنامج عبارة جامعة، مانعة هي (الحكم الرشيد) المنشود لدى الحكومة والشعب والمعارضة، حكم رشيد يمارسه رجال راشدون كما جاء على لسان سيدنا لوط عليه السلام: «أليس منكم رجل رشيد» والرشد مطلوب كما قال الله سبحانه وتعالى ونحمد الله فعندنا رجال راشدون وهذه العبارة هي مكان المحاسبة والمراقبة البرلمانية. هذه الأخيرة تراقب التسيير الرشيد والتسيير السفه ونحمد الله سبحانه وتعالى وندعوه أن تبلغوا بالحكم سن الرشد والخروج به من مرحلة المراهقة.

عبر هذا البرنامج في خطوطه العريضة عن آمال الشعب التي لا يزال ينشدها منذ الاستقلال، لا يحتاج إلى إضافات وإنما يحتاج إلى إرشادات، والبرلمان لا يريد أكثر من تحقيق آمال الشعب.

هناك فرق بين التعبير عن آمال الشعب وتحقيق الآمال على أرض الواقع، فرق بين الآمال القولية والآمال الفعلية، فالحكومات السابقة فقدت المصادقية عندما سجنت نفسها بالأرقام ولم تف بها فكثرت أقوالها وقلت أفعالها فعرضت جهازها للنقد والتجريح.

ومن مصادقية هذه الحكومة هو إقرارها بأن العوائق المتعددة التي ذكرت في البرنامج تراكمت على مر العشريات وليست على عشرية واحدة كما كان يروج سابقا.

والبرنامج الذي يشخص أسباب الأزمة حري به أن يتجنبها ويجد لها الحلول الشافية.

سيدي الرئيس، إذا تحدث برنامجكم على محاربة التبذير والإسراف وترشيد التسيير، فالحكم الرشيد يقتضي ترتيب الأولويات كما رتبها شريعتنا وموروثنا الحضاري وثقافتنا الإسلامية بتحديد الضروريات والحاجيات والتحسينات، فالأولى قبل الثانية والثانية قبل الثالثة وعلى أساسها تكون المراقبة والمحاسبة على التسيير الراشد والتسيير السفيه.

سيدي الرئيس، إذا كان من المواطنين من يتسولون اليوم ويبحثون عن الرزق في القمامات رجالا ونساء وأطفالا، الآباء والأمهات وحتى العنصر النسوي اشترك فيها، يتسولون بأبنائهم الرضع لاستدراار عطف الناس بسبب البطالة وفقدان مناصب الشغل فهي تذكرني بعام 62 إثر الاستقلال إذ قامت أول حكومة جزائرية وهي في مرحلة الطفولة الراشدة، قامت بأعظم خصلة وطنية شرفت الثورة المباركة وشهداءها بالقضاء على ظاهرة ما سمي بمسح الأحذية التي كان يمارسها الشباب الجزائري وذلك بقرار شجاع مسؤول، وفتحت لهم المدارس ليتحول ماسحو الأحذية إلى متعلمين وجامعيين، واليوم وبعد 38 سنة من الاستقلال تعود هذه الظاهرة في صورة مسح زجاج السيارات من شباب وشابات في شوارع العاصمة مرآة الجزائر، تحت ضغوط الحاجة والفقر والمسكنة، وما انجر عنها من انحلال خلقي مدمر تحت نظر الجميع في الحدائق العامة والطرق الوطنية وحتى في الحرم الجامعي الذي فقد حرمة.

سيدي الرئيس، هذه الظواهر المؤلمة المشوهة لسمعة الجزائر الخارقة للجدار الوطني كما يخرق تلوث الجو طبقة الأوزون بل أكثر، القضاء عليها يترتب في الأولويات وقائمة الضروريات وإزالتها محل إجماع لا يختلف حولها لا الائتلاف الحكومي ولا البرلماني ولا الأحزاب الوطنية والعلمانية ولا أحزاب الفطرة، لا المجاهدون ولا أبناء الشهداء ولا المجتمع المدني، لا يوجد من يحب هذه الظواهر ويعمل على نشرها إلا إبليس، والخسيس، وصندوق

كامدوسيس المتحكم في رقابنا... (ويجب بهذه المناسبة على حكومتنا الراشدة الاجتهاد في التفاوض والنضال بكل الوسائل المشروعة من أجل إيجاد حلول أخرى لتسديد الديون الخارجية، حيث يخضع التسديد لثلاثة خطوط خط أحمر وخط أخضر وخط برتقالي وترتبط هذه الخطوط بسعر المحروقات من حيث خفضها ورفعها وثباتها وتسدد الديون ويجمد تسديدها على هذا الأساس ويكون الخط الأحمر هو ألم المواطن والخط الأخضر هو ارتفاع سعر المحروقات أكثر من 15 دولار والخط البرتقالي بحكمة المثل الشعبي لا تغضب الراعي ولا تجوع الذئب!

سيدي الرئيس، هناك مساع حثيثة للتقارب بين الجزائر وفرنسا لإعادة العلاقات الطبيعية، فإذا كانت هذه المساعي تبتغي من ورائها فرنسا ودنا تمسح ديوننا وإن كانت تريد ذلنا فلاقتصادها ولغتها منا المهانة.

فإن رضيت فرنسا بمسح ديوننا تتمكن حكومتكم من مسح ديون البلديات العاجزة وإن لم ترض تعامل ديونها بالخطوط الثلاثة فتاريخ فرنسا مدين لتاريخنا وهي ليست بريئة مما أصاب الجزائر من إرهاب براءة الذئب من دم يوسف فقد كانت تؤوي الإرهاب ولم تتهم من قبل المؤسسات الدولية.

سيدي الرئيس، إن اختفاء الظواهر المشوهة لسمعة الجزائر وشرفها والجزائر مقبلة على استقبال السواح ليتمتعوا بجمال بلادنا لا بالضحك من أحوالنا.

إزالة هذه الظواهر هي دليل واضح على الحكم الرشيد وعنوان نجاحكم.

وإزالة هذه الظواهر لا تحتاج سيدي معالي وزير المالية إلى أموال الدولة فلتطمئن معالي الوزير وإنما تحتاج إلى استرجاع حقوق الفئات المحرومة التي تركها لها الأموات المحسنون، المتمثلة في الأوقاف الضائعة والصدقات الجارية التي اغتصبها المغتصبون بغير حق، وفي غفلة من القانون والعدالة.

ضعفها تكون لعبة في يد الشيطان ومناضليه من الإنس الذين يؤذيهم الوئام والأخوة والوحدة والانسجام.

والرسول «ص» صاحب النفس القوية عفا عن وحشي قاتل حمزة ولكن قال له «أشح بوجهك عني» حتى لا يذكره بمقتل حمزة والتمثيل به رضي الله عنه مع أن الإسلام يجب ما قبله ووحشي لم يغضب بل التمس العذر للرسول «ص» ولم يرتد بل ثبت على إسلامه وكما قتل خير الشهداء قتل شر الناس مسيلمة الكذاب فلا بد - سيدي الرئيس - من تدابير تواسي أصحاب الحقوق ضحايا الإرهاب والمأساة وتنسيهم الانتقام وتذكرهم بويلاته على الوطن والأمة.

سيدي الرئيس، قطاع الشؤون الدينية قطاع هام في حياة مجتمعنا له ارتباط وثيق بعناصر هويتنا كان هذا القطاع يصنع الفعل الثقافي من بينه تنظيم ملتقى الفكر الإسلامي الدولي وكان يجسد ويعمق انتماءنا الحضاري والقومي والوطني، يرشد الصحوة، يعصمها من التطرف، يوقظ الأمة من سباتها، يبعثها على النهضة يلتقي فيه الشباب بتجارب المفكرين والعلماء والمربين. بغياب هذا الفعل الثقافي غاب الاعتدال وحل محل التطرف لأن الطبيعة لا تقبل الفراغ. وتقلصت مهام هذا القطاع وتحولت من الفعل الثقافي إلى إحياء المناسبات.

وزارة الشؤون الدينية فتحت مراكز ثقافية نشكر معالي الوزير على فتحها وإنشائها لكنها بقيت هياكل فارغة هل يعود هذا إلى تقليص ميزانية القطاع التي سجلت في عام 2000 تراجعاً ملموساً، هذا القطاع له دور يجب أن يقوم به لمواجهة الحملات التنصيرية المدعومة التي تعمل على زرع بذور الأقليات للمستقبل عندما يشتد عودها وتطالب بالاستقلال والانفصال بتدخل النظام الدولي الجديد بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات كما هو واقع اليوم في جغرافية العالم الإسلامي، قنابل تزرع اليوم وتنفجر بعد عقود تحت أقدام الوحدة الوطنية، وما دور هذا القطاع والمجاهدين وأبناء الشهداء من محاولة

الأوقاف كثيرة وكثيرة جداً جديرة بأن يوفر ريعها الحياة الكريمة للبؤساء، والملجأ الآمن للمشردين، والتعليم والتكوين لأبناء الفقراء العاجزين، والصحة للمرضى وهذه من مقاصد شريعتنا.

إعملوا سيدي الرئيس ومعالي وزير الشؤون الدينية على إرجاع الحقوق الضائعة إلى أهلها، مسؤوليتها تقع على الجهاز التنفيذي، ووزرها على من ضيعها أو سكت عن اغتصابها، وهي أمانة ويوم القيامة خزي وندامة، وأصحابها الأموات هم الخصماء يوم القيامة.

سيدي الرئيس، أموال عامة طائلة تبذر في الحفلات والمناسبات عبر الوطن وطوال السنة والجزائر تصارع الأزمات والشعب يعاني من وطأتها لو جمعت لوجدناها مئات المليارات وهي كفيلة لمحو بعض آثار الأزمات، أليس من حق بلادنا أن تضرب صفحا مؤقتا عن الحفلات وتحول ميزانياتها لحل الأزمات فالأولوية لإنسانية الإنسان الجزائري وهذا منطبق شهدائنا لو استطعنا استشارتهم.

أما الحفلات الكرنفالية فقد تضحك المواطن ساعة ولكن يتحسر لها سنة، فإذا انتهينا من الضروريات والحاجيات نحتفل ونرقص ماشاء لنا الرقص المشروع.

سيدي الرئيس، من أولويات برنامجكم ترقية الوئام المدني وإعطاؤه أبعاداً أخرى، والوئام مولود جديد يحتاج إلى عناية ورعاية من التسميم والخنق في المهدي، انبثق عن إرادة وطنية وواجب شرعي (الإصلاح والمصالحة) وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والواجب المحافظة على نهج الوئام وهو محل قبول أغلبية الشعب والكثير سمي مولودته بالوئام وسميت به شوارع ومؤسسات ومحلات مما يدل على القبول والترحاب ولهذا لا يسمح بتحويل شوارع الوئام إلى شوارع للانتقام لا بد من تدابير حكيمة رشيدة تحول بين التقاء القاتل والمقتول له بين الظالم والمظلوم فالنفوس ضعيفة وفي حالة

مقرئ القرآن على تسجيلاته 180 دج على أي أساس يقوم هذا التفاضل؟ هل الذي يحرك الأجساد خير من الذي يغذي الأرواح؟

أليس هذا التفاضل المجحف توجيه مقصود لشبابنا نحو الدربوكة وتزهيد لهم في ترتيل القرآن؟

سيدي رئيس الحكومة، هناك انشغال يطرحه المنتخبون المحليون ويلتمسون من حكومتكم الموقرة التخفيف من حواجز الوصاية التي كثيرا ما تحول بينهم وبين تنفيذ مشاريع تصادق عليها مداولاتهم وخاصة إذا كانت من تمويل البلدية وليست من المشاريع التي تمولها الولاية أو الدولة، وتمكين المجالس المنتخبة من تسيير مواردها وعلى رأسها الموارد المائية وعلى الوصاية أن تراقب التبذير والاسراف في جانب التسيير.

أخيرا أتمنى لكم سيدي رئيس الحكومة والسادة الوزراء التوفيق والسداد والرشاد في مهمتكم الوطنية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: لقد منحت ثمانى دقائق فقط لأنك تغيبت ولكنك أخذت أكثر من عشر دقائق فشكرا. آخر متدخل هو السيد عزي بن ثابت يليه رؤساء المجموعات البرلمانية.

السيد عزي بن ثابت: شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكرام، السلام عليكم، تدخلني يتمثل سيدي الرئيس في ثلاث نقاط، فالنقطة الأولى خاصة بالمؤسسات العمومية التي تملك حظيرة اقتصادية جد ضخمة وقد جاءت في برنامج الحكومة، كما أريد أن ألفت انتباه السيد رئيس الحكومة لوجود عدة مؤسسات أغلقت في السنوات الأخيرة وبقيت مؤسسات أخرى تنتظر الحل كذلك. كما ألفت الانتباه إلى أنه في أغلب الأحيان الكثير من هذه المؤسسات (elles ont été carrément bradées) فهي من الناحية العادية متضررة

عودة اليهود إلى الجزائر بعدما غربلتهم مواقفهم المعادية للشعب الجزائري عبر الانتفاضات والمقاومات الوطنية وعلى رأسها ثورة أول نوفمبر والحصانة المطلوبة للأجيال المقبلة في عالم مفتوح للعولمة.

لماذا تعطى الإمامة لطلبة 9 أساسي وطلبة الدروس بالمراسلة ولا تعطى للكفاءات البارزة؟ لماذا لا يفسح المجال للأساتذة الثانويين والجامعيين ذوي الاختصاص بتكليف ومحفزات تجعلهم يقبلون على الإمامة ولا يزهدون فيها وهم أكفاء؟

لماذا يقتصر قانون التعاقد في هذا القطاع على المتقاعدين ولا يساهم في امتصاص البطالة من صفوف المتخرجين في الشريعة؟

سيدي الرئيس، سيدي معالي وزير الشؤون الدينية، هناك منشآت أنشأتها جمعيات خيرية لحفظ القرآن وتخريج الأئمة تحولت إلى سكنات منها مدرسة قرآنية كاملة المرافق حتى النظام الداخلي تحولت إلى سكنات في عين البنيان بالمسجد الكبير.

وما وقع أيضا للمعهد الإسلامي ببئر الخادم أليست هذه من المنشآت الوقائية أنشأها المحسنون من أجل أن تؤدي دورها الديني والترابي حرم منها ما لا يقل عن 400 طالب؟

سيدي معالي الوزير، هل يمكن في سنتين تكوين 200 طالب يستوعبون العلوم الضرورية للإمام ليوأجها بجدارة المجتمع تعليما وتربية وإصلاحا؟ لماذا لا يضاعف عدد المكونين إلى 400 طالب يتلقون تكويننا يدوم أربع سنوات وما يصرف على تكوين 200 طالب في كل سنتين يصرف على تكوين 400 طالب في أربع سنوات، مردود علمي مضاعف بنفس الميزانية؟

أنظروا سيدي معالي الوزير إلى المهانة التي تلحق بالمنتمين لقطاع الشؤون الدينية ومدى الاعتبار الذي يعطى للمنتمين إلى القطاعات الأخرى! هناك فرق بين الدرابكي الذي يضرب على الدربوكة ويمنح مقابل تسجيلاته 800 دج بينما يمنح

نتمنى ونطالب بزيارة لهذه الولاية وخاصة لشركة (L'ENIE).

النقطة الثانية وقد ذكرتموها سيدي الرئيس في البرنامج تخص الفجوات المتواجدة في النظام الجبائي والحكومة قد تعيد النظر في هذه القضية مستقبلا، وعليه بودنا قول الحقيقة خاصة ونحن نعلم جميعا وجود تهريب مالي هناك أناس يصرفون (l'économie informelle) ما يقارب الملايين. ومؤخرا قرأنا جميعا عن بائعي السجائر في السوق السوداء ولكن ربما هناك سبب آخر ومن خلال النقاش الذي قدم من طرف الإخوة يطرح التجار بالمعنى الأوسع قضية «الضرائب كثيرة» وحتى قيمة هذه الرسوم كثيرة أيضا، وإذا كان من الممكن وفي إطار الإصلاحات وروح قانون الوثام المدني، لماذا لا ننقص من عدد هذه الرسوم من جهة حتى نسهل الأمور للتجار بصفة عامة وكذلك حتى ننقص من قيمة هذه الرسوم وفي المقابل نتخذ إجراءات صارمة عقابا للغاش كالزيادة في (les pénalités) للأشخاص الذين لا يدفعون ثمن الضريبة بنسبة 200% أو 300% والمهم في كل هذا هو الإكثار من عددهم حتى نجلب الناس لدفع الديون الملقاة على عاتقهم والتابعة للدولة من جهة ومن جهة ثانية نستطيع إدراج ثقافة ضريبة تستطيع مساعدتنا في المستقبل شيئا فشيئا.

أما فيما يخص النقطة الثالثة والأخيرة فقد سبقني زميلي وتحدث عن قضية السكن وذكر على وجه الخصوص مدينة بلعباس فنحن وفي ميدان السكن نجد بأن الدولة هي التي تتكفل بالتمويل والإنجاز أي بالتكفل الشامل ثم وبعد ذلك تتكفل كذلك بالتسيير... إلخ ونحن في مدينة بلعباس نتحدث عن السكن التساهمي الاجتماعي وذلك لأننا نملك تجربة لا بأس بها في هذا المجال وعليه نتمنى من الولايات الأخرى الاستفادة من هذه التجربة لوجود الشعب، المواطن، المقاول والدولة، أي مساهمة ثلاثة متدخلين، وإلى حد الساعة هناك عشرة آلاف سكن مبرمجة، منها 4 آلاف جاهزة والسعر يتراوح ما بين 9 آلاف و12 ألف دينار

ولكننا نفكر في الإطارات التابعة لها وخاصة الإطارات التي تكونت في الخارج ومثالي في ذلك (L'ENIE) التابعة لمدينة سيدي بلعباس وهي شركة وطنية تملك عدة وحدات على مستوى الوطن ونجد العديد من الإطارات تكونوا بملايير الدينارات وهناك من تكونوا في الجامعات الكبرى كأمریکا مثلا واليوم نجد الكثير من هؤلاء الأشخاص ذهبوا إلى الخارج، وهذه الإطارات سيدي رئيس الحكومة منها من مازال موجودا هنا وإذا ما بقيت هنا أي بيننا فهذا نصف ضرر لأن في بقائهم فائدة فقد يستثمرون وينشطون ويعملون دائما في ميدان تخصصهم ولكننا سنخسر إذا ما هاجروا وتركوا البلاد وعليه فإنني أطلب وفي قدر الإمكان التفكير في هذه القضية أي فيما يخص هذه الإطارات. وحديثي يبقى دائما في إطار هذه الشركة الكبيرة فبعدما كانت مؤسسة للصناعات الإلكترونية أصبحت اليوم شركة خاصة بتركيب أجهزة التلفزة، ونعلم جميعا بأن إنتاج هذه الشركة قد بيع في وقت من الأوقات حتى في تونس واليوم نجد بأن هذه المؤسسة تعاني من مشاكل وربما لوجود نوايا... نحن نتفهم اقتصاد السوق ونتفهم المنافسة عندما تكون قانونية، ولكن حينما أتانا قطاع خاص لبيع أجهزة تلفزيونية في الساحة وجدنا أن هناك تقليصا وضغطا على هذه الشركة وأصبحت مقتصرة فقط على التركيب، في الوقت الذي نملك فيه (à titre indicatif, nous avons une unité de semi-conducteur et ce dernier c'est la puce) الموجودة في جهاز التلفزيون ونجد بأن la puce استعملت في مدينة سيدي بلعباس والطاقة الشمسية استعملت أيضا في مدينة سيدي بلعباس واليوم نجد بأن هذه الشركة أصبحت مصنعا صغيرا خاصا بالتركيب وقد طرح هذا المشكل في الكثير من المرات وبودنا أن يتكفل الإخوة من الحكومة بهذه القضية باعتبارها قضية استراتيجية وهامة جدا وإعادة النظر والنظر فيها بدقة ولا بد أن تستمعوا إلى تقنيين في هذا المجال وهم أكثر دقة وخبرة مني لتزويدكم بالمعلومات اللازمة، وعليه

يقوده أحد أبناء مجلس الأمة رفيق دربنا، هذه التهنئة الخالصة والأمل بالتوفيق تدفعنا أن نبدي بعض آرائنا ونسجل جملة من الملاحظات أو عزها إلينا تمعنا في ثنايا البرنامج المقدم إلينا وتدخل السيد رئيس الحكومة أمام مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس، إن فسحة الأمل التي يفتحها هذا البرنامج على مختلف القطاعات تبدو شاملة وعمامة نراها في حاجة إلى ضبط وتدقيق مدعمة بالأرقام والآجال ونقول هذا رغم أن الجزائر انتقلت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق المرتكز على حرية المبادرة غير أن هذا التوجه أو التوجيه في حاجة إلى تخطيط أو ضوابط تمنعه من انزلاق خطير قد يؤدي إلى فقدان التماسك الاجتماعي الضروري لمسيرة الجزائر ويفقد بعض المكاسب التي تحققت في هذا المضمار لذلك وحرصا من كتلة جبهة التحرير الوطني فإننا نرجو تحديد القطاعات الاستراتيجية التي تبقى تحت إشراف الدولة والتي ينبغي أن تحظى بدعمها ورعايتها وتكون بمنأى عن كل المساومات.

ومن ثم فإنه لا بد من إعداد سياسة اجتماعية كفيلة بدعم النتائج المحققة في مجال الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو واستمراره. وذلك بـ:

1 - تخفيف الأعباء الناتجة عن برنامج التعديل الهيكلي.

2 - تحقيق التضامن، وتشجيع الجهود الجادة في هذا الميدان.

إن هذه التحديات تستلزم سلطات عمومية قوية وبدونها يصير اقتصاد السوق فوضى ليبرالية تأتي على الأخضر واليابس ومن أجل ذلك يصبح الاهتمام الرئيسي هو كيفية تحقيق مزايا اقتصاد السوق بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة وجعلها في خدمة تحسين الوضعية الاجتماعية مستقبلا.

من المنطلقات والرهانات السابق ذكرها، أصبح من الواجبات الأساسية لأي سياسة ضمان استقرار الدولة وازدهارها والتدخل في الدائرة الاجتماعية لتحقيق الأهداف التالية:

وهذا بالمساعدة والمساهمة المقدمة من طرف مؤسسة منها مؤسسات صغيرة وحرفية شاركت في هذا البرنامج الكبير المتعلق بهذه السنة وعليه أشكرهما جزيل الشكر وأقترح بخصوص مدينة عين تيموشنت دعوة منتخبينا إلى زيارة مدينة بلعباس ورؤية ما أنجز في عين المكان ونعتبرها تجربة تساعدنا في إعادة بناء عين تيموشنت من جهة كتجربة يمكن الاستفادة منها ومن جهة أخرى يمكن أن تتحسن الوضعية في عين تيموشنت وسوق أهراس وتبسة... إلخ وأشكر السيد الرئيس لمنحي الكلمة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزي بن ثابت والساعة تشير إلى تمام السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء وعليه إذا حدد رؤساء المجموعات البرلمانية تدخلاتهم في ربع ساعة فإننا نستطيع أن نتم أشغالنا اليوم من دون أن نطلب شيئا آخر من السيد الوزير وهذا بغض النظر عن الجماعة التي أخذت الكلمة مؤخرا وقوطعت في الكلام، وللعلم فإنه ولغاية الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين فإن البث يكون مباشرا ولهذا أحيل الكلمة أولا لرئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني فليفضل مشكورا.

السيد مدني براهيم: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، الحضور الكريم.

إن هذه المناسبة الكريمة التي تجمعنا بالحكومة الجديدة وهي تتأهب لإنجاز المهام الجبارة المنوطة بها والمعول عليها في إخراج البلاد من أزمتها المتشابكة الخيوط، أمنيا واقتصاديا واجتماعيا إلى نهضة شاملة تزرع الأمل في هذه الربوع الطيبة، ربوع الشهداء والتضحيات.

وبالمناسبة سيدي الرئيس، أؤف تهاني كتلة جبهة التحرير الوطني لهذا الفريق الحكومي الذي

السيد الرئيس، إن البلدية هي الخلية الأساسية في المجتمع وهي رمز الدولة وتواجدها في ذلك الإقليم الضيق من هذا الوطن الرحب وهي اليوم تحل مشكل المواطن من عدم تلبية حاجته ومن هنا ينبغي أن تكون فعالة وواضحة في مصدرها ومصرفها راشدة لا تشكو الوصاية محققة لهدفها الأساسي وهو توسيع اللامركزية بتوسيع صلاحيات المجالس المنتخبة في مجال تحديد ومتابعة برنامج التنمية واستمرارها وتلبية حاجات سكانها العاجلة والآجلة وهذا لا يتحقق إلا بدراسة أوضاعها وتعديل قانونها البلدي وأيضا القانون الولائي.

السيد الرئيس، لا سبيل اليوم لاسترجاع ثقة المواطن وهيبة الدولة إلا بإعطاء الفعالية للرقابة لحماية الأموال العامة والقضاء على البيروقراطية وإنهاء التعسف واستخدام السلطة لأغراض شخصية وفتح المجال أمام المبادرة الخلاقة وتشجيعها.

السيد الرئيس، إن الفاتورة الغذائية اليوم ثقيلة التكلفة جدا تنوء بها ميزانية الدولة وبقينا نتراوح مكاننا بشعار الاكتفاء الذاتي فلا هو تحقق ولا نحن امتلنا الشجاعة في إزالة العوائق التي حالت دون ذلك مما أفقد الدولة هيبتها وسلطانها في تسيير القطاع الفلاحي الاستراتيجي إذ لا تنمية بدونها فبالرغم من الجهود المبذولة والتجارب المختلفة الأنماط المتعددة المطبقة في هذا الميدان فإن غموضا كبيرا يلفه ومواطن ظل كثيفة ينبغي الكشف عنها إذ لا يعقل ونحن البلد الفلاحي لا ينتج بالفلاحة بالشكل الكافي، وأول إصلاح في هذا المجال أن يطمئن به الفلاح إلى أرضه برعاية كافية من الدولة وبإعانة منها وأن تطمئن الدولة إلى الفلاح الذي توكل إليه خدمة الأرض كل الأرض، خدمة تجعله منتجا ملبيا للحاجة الوطنية في صرامة تامة، فكم من سدود أنجزت منذ سنين ولم تستغل الاستغلال الجاد وكم من مزارع نموذجية لم تعط المثال في نفسها ناهيك عن مساعدة المزارع التي في محيطها لم تصبح القدوة المحتذى بها وما قلناه في الموارد الفلاحية نقوله عن الثروة الحيوانية والثروة الغابية والحفاظ على المياه

– النهوض بالآليات التي تساعد على تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع في إطار العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وتقدير عمل الفرد تقديرا صحيحا وتوفير حاجاته الأساسية والاجتماعية في اعتدال لا يخل بحق الغير ولا يعتدي على مصالح الجماعة ولا يمس القيم العامة.

– ضمان الأمن لكل المواطنين (سلامة الأشخاص والممتلكات وحد أدنى من الغذاء والمسكن) وفي الجانب المعنوي (تربية أساسية والإدماج في الحياة العملية وفي المجتمع).

السيد الرئيس، إن ما ذكرت يحتاج إلى العمل على تكريس وتجسيد دولة القانون والسهر على احترام الشرعية لدعم الثقة بين الحاكم والمحكوم وتحقيق السكينة في نفوس المواطنين باسترجاع الطمأنينة المهتزة بفعل الإرهاب وسلوكات بعض من بأيديهم حاجة المواطنين إذ لا يمكن تصور دولة محترمة مهابة الجانب تظفر برضى مواطنيها دون قضاء ينتصر إلى العدل ويحتمي به المواطن من شرور ما ذكرنا.

لذلك فنحن في حاجة إلى استقلالية حقيقية وفعالية للقضاء دون أن نكون من دعاة دولة القاضي وفي هذا الصدد نرى ضرورة تكييف القضاء مع الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التغاضي عن الحقائق اليومية فبنزاهة القاضي وعدله وشجاعته ونجاعته يرفع الغبن من المظلومين ويحافظ على النظام العام ويحمي الاقتصاد الوطني ويقطع دابر الآفات الاجتماعية وترسى قواعد الديمقراطية التي تمكن الشعب من ممارسة شؤونه بنفسه.

السيد الرئيس، إن إعادة الاعتبار وتثمينه والحرص على تكريس مبدأ حياد الإدارة وقدمية الخدمة العمومية يقتضي تكييف دولة القانون ووظائفها مع ما نحياه من تعددية حزبية سياسية ونظام اقتصادي يكفل الإنعاش ويحدث الاستثمار ويفتح العبقرية ويطلق يد الإدارة ويحررها بل يدعمها ويفتح قوسا هنا لأقول: (لا بد من إصلاح بنكي عميق يتفاعل إيجابيا مع ما ذكرنا).

والرخاء حتى يعيش الجزائري عصره ويخوض التحديات المطلوبة منه فلا مناص له من أن يؤثر في حضارة عصره ويساهم في إنتاجها وحركتها معترزا ومعززا مكرما. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد مدني برادعي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة صويلح رئيس المجموعة البرلمانية للمستقلين فليتفضل.

السيد بوجمعة صويلح: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيد رئيس الحكومة الجزائرية المحترم والسادة أعضاء الحكومة الجزائرية المحترمون، سلام الله عليكم.

بادئ ذي بدء ومن الطبيعي أنني بين أخوأي رئيسي كتلتي حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي والولاء الحزبي والمنهجية العملية في إطار العمل الحزبي الانضباطي يتطلب التكيف في إطار قوانين ومناهج وتنظيمات داخلية للحزب، إلا أنه شرف كبير أن أترأس الكتلة البرلمانية للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المعينين من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية وإن هذه التركيبة المتعددة والمتنوعة فكريا وتاريخيا وسياسيا إلى غير ذلك وفي البداية أي قبل أن يطرح علينا برنامج حكومتنا الموقرة وبمنهجية عملية في إطار تداولي، رأينا بأن المسائل الفكرية والمسائل السياسية يترك الأمر فيها لحرية صاحبها والحمد لله في هذا اللقاء، السادة أعضاء مجلس الأمة من كتلتنا الأفاضل أدلوا بآرائهم وبمقترحاتهم وبملاحظاتهم وبأفكارهم، فما نرى هذا إلا إثراء لخدمة حكومتنا الموقرة، ومن هذه الزاوية وتثبيتنا للمنهج الديمقراطي داخل الكتلة البرلمانية للمستقلين ارتأينا أن نترك الحرية في التدخلات، وإذا كان لي تدخل شخصي في هذا المجال وإن كنت ألتزم دائما

والتشجير والتخزين والبيطرة. ولهذا لا بد من الحسم بإرادة سياسية قوية في هذا الملف الاستراتيجي الحساس.

وفي مجال التربية والتكوين ترى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني أن حيوية قطاع التربية والتعليم تقتضي الوصول إلى تحقيق نظام تربوي مستقر ومنسجم يهدف إلى التحديث وضمان نوعية التكوين ومردوديته واندماجه في التنمية الوطنية بعيدا عن الارتجالية والمعالجات الجزئية والسطحية الآنية دون المساس بمجانيته وديمقراطيته في إتاحة تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب.

فالاهتمام بالقضايا الجوهرية كقضايا التأطير والتحديث والنوعية والمردودية وانسجام التعليم الوطني وتكامله ووحدته في إطار تأصيله الحضاري ومقومات المجتمع الجزائري يجب أن تكون من الأولويات وقد حان الوقت لوضع القانون الإطار للمنظومة التربوية والتكوينية تأخذ في الحسبان الإصلاحات الشاملة لتفعيل أطراف العملية التربوية والإسراع في استصدار القوانين التوجيهية لكل القطاع والقوانين الخاصة بكل أسلاكه بما يحقق النمو وتفعيل آلياته ليكون في مستوى طموح الأمة وهي تعيش عصر التحديات والتكنولوجيات والعولمة.

السيد الرئيس، وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة إلى الجالية الجزائرية في المهجر، وانطلاقا من هذا فإن جاليتنا في الخارج جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري فإنه يتعين على الحكومة أن تولي المزيد من الاهتمام والعناية لصيانة حقوقها والحفاظ على سلامتها والدفاع على كرامتها في كل الظروف وفي كل مناطق تواجدنا.

السيد الرئيس، وختاماً إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني ترى أن الخروج من الأزمة الحالية يتطلب تضافر جهود الجميع وهذا من أجل الوصول إلى تنمية شاملة هدفها إخراج الجزائر وبصفة نهائية من الدوامة التي عاشتها ويفتح باب الأمل أمام المواطنين الجزائريين في كنف السلام والوثام

وعلى تضامنهم ومؤازرة بعضهم البعض ولأنهم - وأقولها بدون احتشام - لم يحطوا من قيمتنا أمام العالم!

وسجلنا أنه في عين تيموشنت أثناء وقوع الزلزال وبعده - وهناك أناس يملكون تجربة في الزلازل وشاهدوا العديد منها ومن بينهم وزير الداخلية الحالي - لم تحدث ولو عملية سرقة واحدة ولا أي عمل من أعمال الشغب وهذا الأمر تشهد له الحكومة فقد «حمرّ وجوهنا» أهل عين تيموشنت واسمحوالي إن قلتها بالعامية.

كما نشكر والي ولاية عين تيموشنت على القرارات التي اتخذها حين وقوع الزلزال وبعده، وأنتم تعرفون أخاكم في المجلس فهو ليس معتادا على مجاملة الوالي أو أي شخص آخر، وسوف تلاحظون ذلك في تدخلني هذا.

وحتى يفهمني الأشخاص الذين لا يريدون أن أشكر الوالي ويفهمني الشعب كذلك سأتكلم بالعامية - لأننا مبرمجون على المباشر - أعطيكم مثلا عن أحد الأشخاص الذي عمل على المساعدة ليلة وقوع الزلزال، فكان يجري من بيت لبيت ويسأل الناس عن حالتهم وكذلك كانت الناس تفعل بينها فيسأل بعضهم البعض، ولما سئل هذا الشخص عن حالته قال إنه بخير وكذلك أبناؤه وبيته، لأنه لما قيم حالته مقارنة بالآخرين وجد أنه بخير، إلا أنه في صباح اليوم الموالي وجد بيته مهتما ولم يلاحظ ذلك حينها لأن الزلزال وقع ليلا وقت الإفطار في شهر رمضان.

إذن فإن كان هناك مسؤول عما وقع فإننا نستطيع التكلم عن المسؤولين الذين أخطأوا في تقديراتهم حين وقوع الزلزال والناس مصابة بالفزع، فلا يجب أن نحاسب المسؤول عن خطئه وليس المخطئ الوحيد هو والي عين تيموشنت لأنه لم يقيم الحالة جيدا ، وأنا لا أعرف ما قيم ومالم يقيم، فالذي أخطأ هم مسؤولون أكبر من والي عين تيموشنت، لا بأس في ذلك، فقد أعطيتكم مثلا عن الشخص الذي كان بيته مهتما ولم يعرف تقييم حالته، وعندما سئل عن حالته قال إنه بخير وبيته كذلك!

بالانضباط الداخلي لمجلسنا الموقر ونظامه الداخلي كوني لم أسجل نفسي ضمن قائمة المتدخلين إلا أنه إذا كان لي وأقول إذا كان لي تدخل شخصي في هذا المجال فأحيل كلمتي على ما ورد على لسان زميلي وأخي الأستاذ صلاح الدين قنيفي فأتبناها كاملة وأتمنى أن تسجل معه في الجريدة الرسمية لمجلس الأمة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح وأحيل الكلمة إلى السيد محمد طاهير رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي فليتفضل.

السيد محمد طاهير: شكرا سيدي الرئيس. قبل كل شيء أشكر الأخ بوجمعة صويلح لأنه دعانا بأخويه أنا والسيد مدني برادعي، وأثني على قراره الذي تبني فيه تدخل أحد أعضاء الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي وهو السيد صلاح الدين قنيفي، شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، السادة نواب رئيس مجلس الأمة، السادة أعضاء الحكومة، أخواتي، إخواني.

إسمحوالي فقد قررت أن يكون تدخلني هذا مغايرا لنمط التدخلات الأخرى، وليعذرني أخ من الإخوة الذي سأقدمه كمثال دون ذكر اسمه لما بدر منه - وهو الغوص في النوم - في الوقت الذي كان فيه أحد الإخوة الأعضاء يقرأ تدخله، لذا فلن أقرأ تدخلني وسيكون مغايرا للعادة، لأنه كلما خرجنا من القاعة وبعد عدة تدخلات مقروءة يصفها أصدقاؤنا - الأعضاء - بلغة الخشب، فحتى لو حولت لهم الجزائر إلى أمريكا وقرأت تدخلك لقالوا عن لغتك إنها لغة الخشب ولا بأس!

فليسمح لي الحاضرون بالقاعة لأن ما سأبتدئ به تدخلني سيكون حول ولاية عين تيموشنت وفي هذا الصدد وددت أن أشكر أولا وقبل كل شيء السكان المنكوبين وغير المنكوبين لولاية عين تيموشنت على صبرهم وعلى إعانة أحدهم للآخر

وأواصل كلامي عن عين تيموشنت ولا أقوم بالمعاينة لأن الإخوان قد قاموا بها، أنتم خاصة - الحكومة - والإخوان معي، ومن بينهم السيد بشير طويل وكل الإخوان الذين تكلموا عنها في الغرفة الأولى، لكنني وددت سيدي رئيس الحكومة أن أقول لك وبعد سماعي لإجابتك في الغرفة الأولى أن لاتنسى - أيضا - إذا قمت بزيارة لعين تيموشنت أن تمر بولايتي النعامة والبيض - لأنها في طريقك - وعين بنفسك ما أصابهما وسوف تعرف أنه من كان يسمى بموال لم يعد بموال لأن هناك من لم يبق في حوزته رأس واحد من الغنم أو من البقر، وقد لاحظت أنه كلما تكلم أحد منا تسجل ما يقوله، وأنا أعرف أنك قد سجلت التدخلات التي تكلمت عن ولايتي النعامة والبيض، وسجلت ما تطرق إليه السيد قدور سعدي والسيد الجيلالي قنبر والسيد جيدل بن الدين، وفي هذا الإطار فإننا نطلب منك وعند المعاينة أن تحضر فكرة أخذ القرار الخاص بالتعويضات المتعلقة بالنعامة والبيض وأشكركم لصبركم علي وأنا أتكلم عن ولاية عين تيموشنت.

أما فيما يخص تركيبة حكومتكم وليس برنامجكم وذلك قبل الدخول فيه، فقد أردت أن أهنتك يا أخي السيد أحمد بن بيتور على نيك لثقة رئيس الجمهورية.

ولتسمح لي إن قلت لك إنني من الذين لم يحبذوا ذهابك عنهم لتولي منصبك كرئيس للحكومة، لأنني قد استفدت من جوارك لي لمدة سنة ونصف السنة، لكن مادام فيك خير كثير للجمهورية فأنا أفضل أن تكون حيث أنت الآن!

كما أهنيء أخي السيد شريف عباس وأبتدئ به لأن الله تعالى قال ابدأوا بالقربي، وأهنيء كل الوزراء على تعيينهم ونيلهم لثقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأنتم كلكم اعتزاز كونكم قد عينتم من طرف هذا المجاهد.

أما فيما يخص الائتلاف الواسع - كما قالوا عنه - فإن هذا الرجل الذي تكلمت عنه والذي لا يملك - كما قال - خاتم سليمان وعصا موسى لكنه يمكنه

وليسمح لي إخواني - وفي هذا الموضوع - فإنني أود أن أشكر كل ولايات وبلديات القطر الجزائري وكذلك أشكر كل الأحزاب بلا استثناء على تأزهم وتضامنهم مع ولاية عين تيموشنت، فمازالت الناس تتضامن مع بعضها البعض لحد الآن ومازالت التبرعات تجمع لصالح عين تيموشنت في المدارس وأنا أشكرهم كذلك.

وأشكر الإخوة المتدخلين في الغرفة الأولى الذين تطرقوا إلى مصاب عين تيموشنت وكذلك الإخوة المتدخلين معي في الغرفة الثانية، الذين قاموا بتقديم اقتراحات وأشكر كذلك جميع البلدان الصديقة والشقيقة على مساندتها لنا وعلى رأسها ملوكهم وأذكر منهم جلالة الملك فهد بن عبد العزيز وجلالة الملك محمد السادس.

أما الحكومة فقد قامت بمجهود جبار، لكن لن أشكرها الآن وإنما سيكون ذلك عند رؤيتي لآخر خيمة تطوى في ولاية عين تيموشنت.

وليسمح لي إخواني لأنني وددت ذلك، لأن من واجبهم مساعدة السلطات المحلية، دون أن أنسى شكر رئيس مجلس الأمة الذي اتخذ مبادرة وقرر إرسال لجنة لأول مرة في الميدان، ووددت أن أذكر الأخ رئيس الحكومة أنه في يوم من الأيام الماضية أبدت لي إعجابك ببلدية «سيدي بن عدة» وهي بلدية قد هدمت وكذلك بلدية «عين لعلم» و«عين الطلبة» ووسط مدينة عين تيموشنت أيضا، وتذكر أنني طلبت منك - وذلك قبل تنصيب الأخ حمداني رئيسا للحكومة - وقلت لك زرنا إن كنت ستصبح رئيسا للحكومة - ولم يكن هناك زلزال - ودعوتك لذلك ولم تصبح بعد رئيسا للحكومة والآن وأمام هذا المصاب الجلل لا أطلب منكم زيارتنا، لأنكم وبارك الله فيكم قد بعثتم بالإخوة المرافقين لكم في طاقمكم للقيام بالمعاينة اللازمة وخاصة لإثبات الحالة وددت أن تزوروا ولاية عين تيموشنت في اليوم الذي يجب الذهاب فيه للإطلاع على مالم ينجز من القرارات التي أخذتموها بعدما مقررتم أنتم وطاقمكم إعلان ولاية عين تيموشنت منطقة منكوبة.

هذا الموضوع أو في هذه النقطة، فلو تواجدت في حكومتكم نساء لجاءت المعجزة أبهر، وأنا لا أقولها بروح الهيئة البرلمانية، فالنساء كالماء والله تعالى يقول «وجعلنا من الماء كل شيء حي» فمن دونهن لا يوجد شيء وأنا لا أقول ذلك لإرضائهن فقط، لكن لأنني أحبهن أيضا وذلك ابتداء من أمي وأختي وابنتي والذي لا يقول ذلك معي فقد دخل في باب النفاق، وأظن أن حكومتكم ستكون شيئا ما قاصرة فعند تقديم بعض مشاريع قوانين وخاصة عند تقديم قانون الأسرة، فماذا ستفعل يا سيد أحمد يومها؟

هناك نقطة أخرى خاصة ببناء المجتمع يا إخواني، فيجب أن يكون بناء مجتمعنا خاصة بإشراف من المسؤولين - أي الحكومة - بالعناية والاهتمام وخاصة بالعناصر الضعيفة منه وبرموزه، فهناك من الناس من تكلم عن قانون المجاهد والشهيد، دون إعادة قول ما قالوه فقد شاهدتهم ذلك بأعينكم، فمع المجاهدين وذوي الحقوق وجدت أننا نسينا كبار معطوبي الحرب، طبعا هم مجاهدون لكني رأيتهم قاموا بإنشاء جمعية وذلك يعني أنهم وجدوا حقوقهم مهضومة، فقد تعبنا في سعيينا - وخاصة نساء مجلس الأمة - لمساعدة أخت مجاهدة، فلو لم يكن هناك تدخل السيد أحمد أويحي وهو رئيس للحكومة حينها لما استطعنا إرسالها للعلاج في الخارج والحمد لله فقد فعلنا ذلك.

وعندما اقتربنا من هؤلاء الناس وجدنا أن بعض حقوقهم مازالت مهضومة، وتنوسي وجودهم، لذا وجب الاهتمام بهم، فهم أناس خيرون، فمنهم المقطوعة رجله أو يده أو أعمى لا يبصر، وما زالوا يسألون عن الجزائر ويبحثون عن كيفية مساعدتها وهم معطوبون وأعطيتكم مثلا عن أحد الأشخاص الذين من كثرة فرحته باعتلاء السيد عبد العزيز بوتفليقة منصب رئيس للدولة، قال لي إن رجله مقطوعة وأنه مصاب في كل مكان من جسمه، ومصاب بمرض السكري ومصاب بمرض كذا ورتتاه مصابتان بالربو ومصاب بمرض في رأسه

أن يقوم بمعجزات والجمع بين الإخوان واحدة منها، وهنا أذكر العمل الذي يقوم به لأثني عليه ولأننا لانملك ولاذرة شك في الوعد الذي قدمه لنا من بداية الحملة الانتخابية وقبل أن يصبح رئيسا وبعد أن أصبح كذلك، فهو يجسد في الميدان بما وعد فعله وإنما بما قال إنه سيفعله! ووددت الإدلاء بملاحظات تخص بعض الإخوان - قبل المرور لنقطة أخرى - الذين تكلموا عن «الإمارات» وليعذرني الأخ الذي تكلم عنها لأنه حاضر معي في القاعة، لكني سأقوم بهذه الملاحظات التي تخص المحافظة وكأن هذا الأمير موجود في خيمة، وبعيد عن الواقع ليقدر بنفسه ما يشاء، فيا أخي أردت أن أذكرك بأن السيد شريف رحماني لو لم يقيم بعمل جبار - وكما تعلمون فإن الجزائر العاصمة كانت مرآة للجزائر بأكملها أمام العالم - لما عينه لذلك رئيس الجمهورية. فالسيد شريف رحماني يعمل في إطار مؤسسات وهو موجود حاليا في مؤسسة وحوله منتخبون من كل الأحزاب الجزائرية، إذن فلا داعي للقلق واستدعاء لجنة تحقيق والإكثار في الكلام، فبشيء من الرزانة سنتفاهم مع بعضنا البعض، فنحن إخوة.

أما الملاحظة الثانية فهي كون بعض الإخوة يتكلمون عن الحكومات السابقة التي كانت تتكلم بالأرقام، وبما أن هذه الحكومة لم تأت بأرقام كسابقاتها سوف تعمل أكثر مما تتكلم لأن الأخرى تكلمت أكثر مما عملت!

وبما أننا نعمل في إطار «أمرمك شوري بينكم» فإنه متواجد معنا في الحكومة إخوة من أحزاب لم يتواجدوا سابقا فيها، وكنا نتمنى أن يتواجدوا معنا، واليوم حدث ذلك، وبما أننا نعمل بشعار «أمرمك شوري بينكم» يجب أن نعمل مع بعضنا البعض لمسيرة واحدة، فلماذا تأتي في الأخير لتقول لي إنني تكلمت أكثر مما فعلت؟! إسحوالي لكن وللأسف!!!

أما الملاحظة الثالثة فهي تخص تركيبة حكومتكم والنساء الغائبات عنها، وأنا أضم صوتي لأصوات النساء والرجال الذين تكلموا في

قبر والده فهرب له بالفأس!) ، وهناك فكرة أخرى تراود فكري وتخص ذلك الرجل الذي وصل إلى بيته فوجد عائلته متفرقة ومهددة، فيجمع شتاتها، فانظروا كيف جمعكم أنتم في الحكومة وأبعد عنها التهديد محاولا بذلك إنقاذ أبنائه فما بالكم إن كان الشخص الذي أفديه بنفسه وأموت لأجله هو قاتل أبنائي؟ أو إن قمت بإنقاذهم بطريقة أو بأخرى فما هو عيبي في ذلك؟ وما هو عيب هذا الرئيس - رئيس الجمهورية - إن أراد أن ينقذ أبناءه من المحنة التي هم فيها؟

وقبل أن أتكلم عن (les détracteurs) أسأل من هم؟ وماذا فعلوا؟ فهم ينقسمون إلى صنفين، الصنف الأول نعرفهم من جهات معينة يريدون تبليغ رسالة تجاوزها الزمن من وقت طويل، والصنف الآخر يتكون من أشخاص - لاداعي لأن أقول شخصيات - لايفقهون شيئا في القاعدة، لكنهم يملكون أذانا صاغية في صالونات الجزائر، وكما فعل وأن سبقني السيد بوتفليقة بن حليلة إليها - ذكره الله بخير على كلامه - الجزائر ليست فقط صالونات العاصمة، حتى إننا لانسمع صداها لدى الشعب ولما نتوجه إليه نجده مازال فرحا بالسيد عبد العزيز بوتفليقة ومازال يؤيده لأنه يتكلم بلغته وما يوضح ويبرهن ذلك هو الأمور التي قام بها خلال الأشهر الثمانية الماضية رغم الانتقادات التي وصلتته بسبب تأخر عملية تشكيل الحكومة، فالسيد الرئيس أظهر كثيرا من الأمور وأكد على كرامة الجزائر حتى نستطيع القول إن السيد عبد العزيز بوتفليقة بإمكانه - حتى - تعيين رؤساء في بعض القارات!! وليعذروني إن قلت هذا!

ماذا فعل هؤلاء الناس للوطن من سنة 1962 إلى يومنا هذا؟ بكل بساطة، لاشيء ولاحتى أفكار جديدة يساعدون بها.

أما فيما يخص أهداف برنامجكم وكنت أريد، أن أقرأ عليكم عناوين الأهداف إلا أنني لا أريد أن أطيل عليكم لأنني سأنتهي تدخلتي وأعتبرها أهدافا شاملة ونحن نساندها لأننا نرى فيها تحسينا لوضعية المجتمع وتحسينا لمعيشة الشعب الجزائري ولهذا

وكذا وكذا.. وختم ذلك بقوله إنه مصاب بـ48 مرضا، وبما أنه لايجيد الفرنسية قال (et ça me fait plaisir) فهؤلاء الناس قد عبروا عن مشاعرهم وإرادتهم، لذا فأنا أطلب منكم تذكرهم، وسبق وأن قلنا لكم في تدخلات سابقة - في هذا المجلس - أن التجمع الوطني الديمقراطي بكل ما يملك من قوة جعل من قضية ضحايا الإرهاب قضية أساسية للمستقبل وسندافع عنها ليس لآخر قطرة من عرقنا، لكن إذا استوجب الأمر حتى لآخر قطرة من دمنا وأذكرك السيد رئيس الحكومة بالمتقاعد والمعوقين.

أما فيما يخص برنامجكم فقد كتبت عنه الكثير وربما سأطيل عليكم لأنك لو تعلم أنني كنت أضع صفحة من تدخلتي مقابلة لصفحة من برنامجكم وأنا في صدد الكتابة والقيام بالملاحظات حوله، فذكرتني ممن أحبهم وهي زوجتي وقالت لي قم بتحضير برنامج آخر وقدمه للسيد عبد العزيز بوتفليقة فيقوم بتنحية السيد أحمد بن بيتور ويضعك مكانه، وهذا كثير! فبخصوص برنامجكم أردت أن أخبرك وكرئيس لهذه الكتلة، وأنت تعرف كل أعضاء كتلتي بداية من الاستماع لتدخل السيد ناصر بوداش وصولا للأستاذ صلاح الدين فنيقي، وهذا هو رأي كتلتي وليس هناك رأي آخر لأقوله لك ولم يمل عليّ الحزب قراءة شيء آخر، وللتأكيد فقط أقول وأذكر الملاء بأن هذا البرنامج مستوحى من سياسة رئيس الجمهورية الذي تقبلها وانتخب عليها الشعب لما انتخبه كرئيس للجمهورية وأكدها أكثر وأكثر عندما قال هل تقبلون مسعى الرئيس؟

وبما أننا نقبل هذا المسعى مروراً بالوائام المدني إلى هذا البرنامج الذي يسير على السياق نفسه فنحن موافقون ومتفقون على مؤازرتك في تطبيق برنامجك!

أما فيما يخص الأشخاص الذين يتكلمون بعكس ما جاء في برنامجك سيدي رئيس الحكومة أسميهم (les détracteurs sur des détails) التي تذكرني بما يقولونه عن الوائام المدني مثلا، وأشياء أخرى، فكأنهم يذكرونني بذلك الأب - رب العائلة - الذي يصدق عليه المثل العامي الذي يقول (راح يحفر له

عقليا بعض الشيء ظن أن ذلك المسكن ملكه - عند رؤيته للناس وهي تتقلد المناصب وتسكن الفيلات - إلا أن ذلك الشخص لم يفعل سوى أنه وضع ذلك المجاهد في ذلك «الشالي» الذي صار (cabanon) في البحر ليحرسه له وعندما يحتاجه يقوم بطرده وحدث ذلك فعلا ودخلا المحاكم وما كان للعدالة الجزائرية إلا أن تعطي صاحب المسكن حقه - طبعاً - لأن المسكن من حقه كما هو مبين في الأوراق الرسمية، والشخص الذي أودع المجاهد هذا المسكن كان مساعد محافظ بولاية وهران آنذاك، ولم يستطع هذا الشخص أن يخرج هذا المواطن - الذي سبق وأن قلت إنه من المحكومين عليهم بالإعدام وكان في صفوف الثورة وهو مختل عقليا بعض الشيء - بواسطة مصالح الأمن من مسكنه لمدة 25 أو 30 سنة خلت، ومرت الأيام وأصبح هذا الشخص واليا معيناً من طرف رئيس الجمهورية العظيم عبد العزيز بوتفليقة - والله أعلم - فقد استعمل بعض النفوذ الذي به توصل إلى حل لإخراج هذا المجاهد من مسكنه، وبعد تخمين اتهموا أبناءه بالسرقة وأخرجوا المجاهد من مسكنه - المحكوم عليه بالإعدام سابقاً - وأشبعوه ضرباً هو وأبناءه، وهو متواجد حالياً في مستشفى مصطفى باشا في مصلحة الإنعاش لذا فنحن نطلب منك النظر في هذه القضية لأنها وقعت في عين الترك وشكراً، وليعذرني الإخوان إن أطلت عليهم وشكراً.

السيد الرئيس: أشكر السيد محمد طاهير على تدخله، لقد تمت بهذا مناقشة برنامج الحكومة التي كانت مفيدة في أغلب الأوقات وأكثرها وكانت غنية بنوعية التدخلات المقدمة، وللتذكير فإن عدد المتدخلين قد وصل إلى 82 متدخلاً، وللعلم فإن مجلس الأمة يضم 142 عضواً حالياً، وحتى تكون هناك للسيد رئيس الحكومة فرصة للرد على الأسئلة والانشغالات التي طرحت هنا، فقد اتفقنا على أن يكون ذلك غداً إن شاء الله على الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال لكن أقترح دون

نتفق معه.

البرلمان والشعب يلاحظان الأغلبية الساحقة التي تحصل عليها والتي تؤكد على أنه متفق معكم، وقد لاحظنا عملية التصويت في الغرفة الأولى واستمعنا للتدخلات في الغرفة الثانية فما عليك الآن سيدي رئيس الحكومة إلا أن تقدم لهم - أي للبرلمان - مشاريع القوانين التي تجسد هذه الأهداف في الميدان والتي ستثريها الغرفة الأولى ولن تبخل عليكم الغرفة الثانية بملاحظاتها، بل بالعكس - وستفهمني - فإنها ستقوم بذلك إذا استعملتم حقكم في تحريك اللجنة المتساوية الأعضاء، فنستطيع العمل بكل راحة.

وحتى أنهى كلامي عن برنامجكم سيدي رئيس الحكومة - إن قبل أصدقائي في كتلتي وحتى الأصدقاء الأعضاء في مجلس الأمة - لن أقول عبارة تحيا الجزائر وإنما سأكملها بآية قرآنية - إن شاء الله - وأسمي هذا البرنامج «برنامج لتحيا الجزائر»، ولم يبق لكم سيدي رئيس الحكومة إلا أن تشمروا على سواعدكم وأن تتوكلوا على الله «إن الله يحب المتوكلين»، وخير ما نختم به هو كلام الله فإنه يقول «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

هناك نقطتان صغيرتان جدا في ختام كلامي وهي متمثلة في إيصال أمانة لكم سيدي الرئيس، إن رئيس جمعية الإطارات المحبوسة يطلب منا - مجلس الأمة - وفي رسالة بعثها لي على وجه الخصوص شكر فيها هذه الحكومة والوزير الذي قابلوه واتخذ لأجلهم القرارات الشجاعة لرد الاعتبار لهم وقد قلتها له في الكواليس وأقولها له الآن وبصفة رسمية. سيدي الرئيس، إننا نتكلم في بلادنا كثيراً حتى إننا دخلنا في مصطلح «الحفرة» وقد أراد الإخوان التكلم عنه وقمت أنا بذلك، وأقول إنه يجب أن نضيف مصطلح «الشريعة» التي مازالت متواجدة في بلادنا، فهناك مجاهد كان محكوماً عليه بالإعدام زمن الثورة، ذهب بعض عقله في الاستقلال فهياً أحد الإخوة أوراقه ووفر له كل الأمور للاعتراف به وأعطاه مسكناً، وبما أنه مختل

مشاورتك سيدي رئيس الحكومة، أن يكون ذلك على الساعة الثالثة مساء وأطلب من جماعة المتدخلين الذين قوطعت تدخلاتهم ولم تكن لهم فرصة إتمامها أن يقدموها إلى السيد الوزير في الفترة ما بين الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال والساعة الثالثة مساء، وبذلك يمكن متابعة رد رئيس الحكومة.

أشكر الجميع على المتابعة المستمرة وحتى ذلكم الوقت - والذي حدد غدا إن شاء الله على الساعة الثالثة مساء - شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء.

**محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 26 شوال 1420هـ
الموافق 01 فيفري 2000م**

الكلمات اللطيفة تجاه شخصي، وعلى الثقة التي وضعتها في من خلال تدخلاتكم - حتى وإن لم يكن ثمة تصويت - التي ستزيد في عبء وثقل مسؤوليتي، وسأكون - إن شاء الله - عند حسن ظنكم.

أظن أنه لاداعي إلى العودة لما سميته في المجلس الشعبي الوطني بـ «دستورية البرنامج وانعدام الأرقام» للهروب من رقابة البرلمان، ولقد كان التوضيح أمام المجلس الشعبي الوطني كافياً، وفي الحقيقة أن أعضاء مجلس الأمة المحترمين لم يشيروا إلى هاتين القضيتين إلا نادراً، بل بالعكس فإن تدخلاتهم قد أظهرت وعياً بجوهر المنهجية المتبعة وأنا شاكر لهم هذا الوعي، كما أشكرهم على الاقتراحات البناءة العملية، وهذا راجع - في تصوري - إلى تشكيلة هذه الغرفة المتكونة من شخصيات وطنية لها خبرة ومعرفة بميادين معينة ومتكونة كذلك من منتخبين محليين ذوي دراية وخبرة في القضايا المطروحة على القاعدة، وخبرة في كيفية التصدي لها، وسأجعل - بعون الله وتوفيقه - من أعضاء مجلس الأمة ركيزة الأعمال التي تقوم بها الحكومة على المستوى المحلي.

أما عن تدخلات الإخوة والأخوات فقد تطرقت إلى جميع القضايا الأساسية التي تشغل بال المواطنين والمواطنات وأذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، اللجان المشتركة للمعينة الميدانية بين الحكومة والمجلس، ثقافة تطبيق القوانين، العدالة الاجتماعية، التوازن الجهوي، تطهير الحالة المالية للبلديات، قانون الولاية وقانون البلدية، التنمية الريفية، برامج خاصة

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة والوفد المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين مساءً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد رئيس الحكومة وطاقمه، وأرحب بالجميع.

بعد مناقشة برنامج الحكومة خلال الجلسات العامة الأربع، حان الوقت لكي نسمع اليوم رد السيد رئيس الحكومة على التساؤلات التي طرحت طوال هذه الأيام الأربعة، فأطلب إذن من السيد رئيس الحكومة التقدم مشكوراً.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات أيها السادة أعضاء مجلس الأمة، أيتها السيدات أيها السادة الحاضرون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد وجب شكر السيد رئيس مجلس الأمة شكراً جزيلاً وكذلك الإخوان والأخوات الأعضاء على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وأقول هذا لأنه كان هناك استقبال وضيافة، كما أشكركم على

محبد للغاية وعكس ذلك البطالة والمشاكل، هذا ونقول إن هناك نوعية لكن استغلالها يتطلب جهودا عظيمة، وكذلك «الكوادر» التي كونتهم الجزائر منذ سنوات والذين تخلوا عن المناصب داخل وخارج الجزائر، وإذا أخذنا على سبيل المثال البترول وكما هو معروف فإن بترولنا خفيف لا يحتوي على الكبريت وبذلك هو ذو قيمة عالية أعلى من نפט بحر الشمال، ولكن الجزائر لم يكن لديها إنتاج كاف يولد فائضا وما لاحظناه هو انخفاض في الإنتاج حيث كان مليوناً ومائة وسبعين ألف برميل يوميا في بداية التسعينيات وأصبح في آخر التسعينيات سبعمائة وخمسين ألف برميل يوميا.

وإذا أخذنا الفلاحة فسنجدها متنوعة، فلاحا متيجة، المحمدية، سهوب عنابة.. إلخ، وهناك أيضا فلاحا الجبال والهضاب العليا، الحلفاء، تربية المواشي.. إلخ، وفلاحا صحراوية (البواكير) ولكن التل الذي يمثل 7% من التراب الوطني يستقبل 90% من المياه السطحية، والمساحات المسقية تمثل 4.5% من المساحات الصالحة للإنتاج والتي بدورها لا تمثل إلا 3% من المساحة الوطنية، وبالتالي فهناك امتيازات ولكن هناك مشاكل في نفس الوقت.

سياسة التقشف، معروف أن نسبة الاستثمار في الجزائر إبان السبعينيات كانت 45%، ومعناه أنه كلما كان هناك 100 دج للإنتاج إلا استثمرت 45 دج وادخرت! فهذا معناه تقشف في الموارد، وكذلك تغطية الاستيراد بالصادرات فكما هو معلوم أن الجزائر قد بلغت في ذلك رقم 120% إلى 140% أي كلما استوردنا 100 دولار صدرنا 140 دولارا!.

الانعكاسات الاجتماعية السلبية للإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وفيما يخص السياسة الاجتماعية فهناك تطلعات كبيرة للشعب الجزائري وهذا راجع أساسا لكونه كافح من أجل التحرير وكما تعلمون فإن التضحية كانت كبيرة جدا.

نوعية الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة.. إلخ فمهما كان من جهد فإن النوعية رديئة وناقصة، حتى ولو كان عدد التلاميذ قد تضاعف ست مرات مابين 1963 إلى 1994 وعدد المعلمين تضاعف

بمناطق متخلفة، الضمان الاجتماعي، العدالة، الإطارات المسجونة، القوانين التي تنتظر دعوة اللجنة المتساوية الأعضاء للانعقاد، قانون المجاهدين وذوي الحقوق، ضحايا الإرهاب وإلزامية التكفل بهم، إعادة هيكلة قطاع التربية والتعليم، المطاعم المدرسية، التعليم الأساسي أو القاعدي، وأفتح قوسا لأقول إنه لن نرجع عن قرار مجانية التعليم، لاشك في هذا، الشباب والرياضة اللذين عبر عنهما بالعقل السليم في الجسم السليم، إنشاء موسوعة وطنية، الفلاحة المكثفة في الجنوب، العقار الفلاحي، إنشاء هيكل مالي لتنمية الفلاحة، تعويض خسائر منتجي التمور، تسعيرة الكهرباء، صيانة «الفقارات»، مكافحة «البيوض»، قنوات صرف المياه بعد إنجاز السدود، الصندوق الخاص بتنمية الحبوب وأفتح قوسا لأقول إننا سنوصي بتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية لهذا المجلس عند دراستها لقانون المالية، سكنات صندوق الادخار، توزيع الغاز، عقار المناطق الصناعية، تشغيل اليد العاملة المحلية في قطاع المحروقات، السجل التجاري، الشراكة الأجنبية، سياسة الخوصصة المديونية الخارجية، هامش المناورة الذي تتوفر عليه الحكومة... إلخ من التساؤلات والاهتمامات بالمواضيع المحلية والوطنية.

أکید أن البرنامج المعروف عليكم لم يدخل في تفاصيل السياسات المقترحة في كل القطاعات وهذا راجع لسببين على الأقل أولهما هو اختيار منهجية معينة كان قد تنبه لها وأوضحها الكثير من الإخوة والأخوات المتدخلين، وثانيهما هو نوعية الموارد وصعوبة استغلالها لكون الاقتصاد الوطني يتمتع بإمكانيات هائلة لكنه يواجه تحديات هائلة في استغلالها بنجاحة وأذكر على سبيل المثال الموارد البشرية التي إن نظرنا إليها فسند أن أغلبية السكان شباب وأن 25% من سكان الجزائر يتواجدون بالمدارس وأن كل أربعة من الجزائريين يوجد واحد منهم بالمدرسة وهذا شيء إيجابي للغاية، ولكن مجيء 250.000 شخص كل سنة إلى سوق العمل معناه توفير مناصب شغل في هذا المستوى، فإذا ماتوفرت فإن ذلك يعني أنه أمر

الكبرى والصناعة الغذائية؟ ومعنى هذا سياسة الإعمار وسياسة المياه، وبالأحرى كل السياسات المرتبطة بهذه الاختيارات، وبالتالي ليس سهلا على إنسان يأتي ويعطينا جوابا وحلا بين عشية وضحاها، لأن الجواب يتطلب دراسات.

هل الجزائر بلد بترولي؟ أكيد أن السياسات المتبعة بعد قانوني 1986 و1991، جاءت بنتائج مقبولة فقد أصبحنا اليوم نتكلم عن ارتفاع الإنتاج بينما كنا من قبلهما نتكلم عن انخفاض الإنتاج، ولكن التطور التكنولوجي وأحوال السوق العالمية تفرض تعميق الإصلاحات في هذا القطاع والنظر إلى التكامل بين الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات، ولانفراق بينهما فلا بد من تكامل، لأن صادرات المحروقات تكون موجهة أساسا لضمان مدخول معين من العملة الصعبة ولكن الصادرات خارج المحروقات تكون موجهة أكثر لخلق مناصب شغل، لكيلا يكون هناك تباين بين النمو والطلب الداخلي وخاصة أننا نعرف أنه عندما يكون هناك فائض تجاري من المحروقات كما هو الشأن بالجزائر فهذا معناه تحويل موارد وثروة من الجزائر إلى خارج الجزائر بحيث تخرج البضائع أكثر مما نربحه من فائض الميزان التجاري.

هل الجزائر بلد سياحي؟ هناك شواطئ معروفة لاداعي لكي أتكلم عنها، هناك جغرافيا متنوعة، ومناخ، وشمس، طقس، صحراء.. إلخ، ولكن ماهو الملاحظ؟ إن الملاحظ هو أن ميزان الخدمات في الجزائر يعرف عجزا متواصلا منذ السبعينيات وحتى يومنا هذا.. وعندما تقابل طالبا في السنة الأولى «اقتصاد» وتقول له أعطيك بلدا كالجزائر وبين لي ميزان خدماته؟ فسيقول لك: فائض! وهذه حقيقة، بحيث إذا نظرنا إلى بلدان في جنوب البحر الأبيض المتوسط فكلها تعاني عجزا في الميزان التجاري ولكنها تعوضه وتتداركه بفائض في ميزان الخدمات، أما عندنا فالعكس، فلا بد لنا من فائض في الميزان التجاري لسد العجز في ميزان الخدمات ومعنى هذا أن الجزائريين يصرفون في الخارج أكثر

بأثنتي عشرة مرة، وهذا يعني وجود نصف عدد التلاميذ لكل معلم في هذه المدة، ولكن النوعية لم تتحسن بعد.

وكذلك تأثير الإصلاحات الاقتصادية على توزيع الدخل القومي وعلى مستوى المعيشة والطبقة المتوسطة، إذن الصعوبة تكمن في نوعية الموارد، فهي موارد موجودة بجودة مرتفعة لكنها صعبة المنال، وتتطلب جهودا لاستغلالها، ولعل أحسن طريقة لتعميق التحليل في هذا الجانب هي محاولة الجواب على أربعة أسئلة طرحها أمس أخ وهي:

1 - هل الجزائر بلد فلاحى؟

2 - وهل هي بلد بترولي؟

3 - وهل هي بلد سياحي؟

4 - وهل هي بلد صناعى؟

فبالنسبة لسؤال هل الجزائر بلد فلاحى فقد تكلمت عن إمكانياتها ونوعيتها، ولكن مانلاحظه هو أن نسبة الاكتفاء من الحبوب كان بـ 90% في أواخر الستينيات فانخفض إلى 70% في أواخر السبعينيات ويتراوح اليوم في حدود 30% ولهذا اقترحنا استراتيجية الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الذاتي إذ لايمكننا الكلام عنه إلا في ظرف مقبول أما الآن فلا إذ إننا نستورد 100% من السكر، و100% من الزيت و 70% من الحبوب و60% من الحليب ومشتقاته!

زيادة على تجسيد الأمن الغذائي كما هو مطروح في البرنامج بصفة مدققة هناك بعض الاختيارات التي يجب دراستها، مثلا إذا أخذنا ترقية السقي فهي تركز على كبرى المساحات المسقية وهذا يتطلب تخطيطا وإمكانية دراسة المشاريع ويتطلب أيضا إمكانيات مالية، فإذا اخترنا هذا الخيار فمعناه أن على الدولة القيام بإنجازه، والعكس هو التوجه إلى المساحات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستعمال المياه الجوفية وهذا موجه أساسا للقطاع الخاص، وهذا سؤال مطروح لا بد له من جواب قبل مباشرة العملية.

الفلاحة الصحراوية، هل سترتكز على المساحات الصغيرة وكثافة اليد العاملة أم على المساحات

أنهم أفضل ممن قبلهم من أمثال محمد عبد الوهاب أو أم كلثوم أو فروابي أو الحاج امحمد العنقا؛ لا، لأن هناك قلبا جديدا على مستوى العولمة تركهم يقتحمون هذه السوق، وبالتالي فإن التفكير في الثقافة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا القلب.

ثانيا: ترانا يوميا مزودين بأحداث قليلة الأهمية عن حوادث وحوادث ورياضة، وبالتالي بروز مايسميه الأخصائيون بـ«الجماعة العفوية» من غير نظام اجتماعي مستقر ومن غير مشروع مشترك، إذن بروز جماعة عفوية من غير نظام اجتماعي مستقر ومن غير مشروع مشترك.

ثالثا: نعيش أغلب الأحداث العالمية بشكل انفعالي أي أننا نتوجه نحو مجتمعات انفعالية بدل السياسية.

رابعا: العولمة كفضاء حيث تبرز وتتبلور عبارات وأفكار وألويات تفرض نفسها على الجميع، مثلا الشفافية التي يتكلم عنها كل واحد، هذا ليس معناه أن أجيال الثلاثينيات لم يكونوا بحاجة إلى الشفافية، واليوم نرى الجميع يتكلم عن الخصوصية ولايعني هذا أن الاقتصاد فيما سبق لم يكن بحاجة إليها، واليوم يتكلم الجميع عن الحكم الراشد... إلخ إذن هناك تبلور أفكار وعبارات تفرض نفسها على الجميع دون أن ينتظرها الإنسان، هذه هي صعوبة الطرح الصائب لاستراتيجية ثقافية تلم بالأبعاد الأربعة: البعد التاريخي، الحضاري، الوطني والعالمي الشامل.

التساؤل الثاني كان عن المعرفة والتعليم والبحث العلمي، فإلى وقت قريب كانت النظريات الاقتصادية تقدم التنمية كإبراز تكوين رأسمال محدد عن طريق الاستثمار، ولكن تحت تأثير الثورة الحالية في الإعلام الآلي والاتصالات أصبحت النظرة إلى التنمية تفوق قلب تراكم رأس المال وترتكز أكثر على الإعلام والتكوين، أي كسب المعارف الجديدة وتكييفها مع خصوصيات البلاد، ولقد أشار أحد المتدخلين إلى التقرير السنوي للبنك العالمي حول التنمية سنة 1998 - 1999، والمتخصص في دراسة العلاقة بين المعرفة والتنمية، إذ تجد في هذا

مما يصرفه الأجانب في الجزائر ولا بد من حل لهذه القضية.

هل الجزائر بلد صناعي؟ أغتنم هنا الفرصة لكي أتطرق إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والأمر الذي تتطلبه هذه المنطقة، أي إعادة التأهيل على مستوى نوعية المنتج والإنتاجية والقدرة التنافسية، فكما هو معروف فإن بلدا صغيرا إذا فتح نفسه على بلد كبير لن يستفيد إلا إذا كان ذا قدرة تنافسية أما إذا حدث العكس فإن البلد الكبير سيستغل البلد الصغير ولا فائدة إذن من الانفتاح على البلدان ونحن لانملك قدرة على إعادة تأهيل قطاع الإنتاج في اقتصادنا، وكذا التأهيل على مستوى المحيط والجوارك إذ لا بد لها من مستوى عال من الخدمات بالنسبة للجوارك الأوروبية في منطقة التبادل الحر، إذ لا يعقل أن تجد أنت خدمة ممتازة ويوجد هو عكسها في منطقة التبادل الحر، فيجب أن يكون ثمة نظام مصرفي ذي مستوى واحد، في الإدارة والاتصال والنقل، وبهذا يتبين لكم صعوبة هذه الخيارات.

لعل التطرق إلى هذه التساؤلات الأربعة أعطانا الفرصة لتحديد المنهجية المتبعة لتحضير هذا البرنامج وخاصة ضرورة تطوير نظام لتبادل المعلومات والدراسات والتخطيط في أقرب الآجال، لتمكيننا من الاختيارات الأنجع للتصدي لهذه التحديات.

ومن الانشغالات الأخرى التي جاءت على ألسنة الكثير من المتدخلين أذكر الثقافة، المعرفة، البحث العلمي والتعليم العالي، العقار الفلاحي، المديونية وسأتطرق لهذه الانشغالات الأربعة، ففيما يخص الثقافة، وزيادة على البعد التاريخي والحضاري والبعد الوطني فإن بلورة استراتيجية تصطدم بـ«العولمة أو بما يسمى «القرية الشاملة»، ويتكلم الأخصائيون في هذا الميدان عن بروز قوالب جديدة لمجتمعات موحدة أكثر وأكثر من حيث القلب العالمي المتوجه إلى الاستهلاك والتسلية، وهذا الأمر ذو إيجابيات وسلبيات، فشبابنا مثلا اقتحم الأسواق العالمية بموسيقى «الراي» فهل هذا معناه

وفترة السداد، ولكن لا بد من الانتباه إلى أن المديونية الخارجية ذات انعكاسات سلبية وخطيرة سواء تعلق الأمر بالمديونية العمومية الخارجية كما هو الشأن في الجزائر، أم بالمديونية الخارجية للقطاع الخاص مثلما كان الشأن لبلدان جنوب شرق آسيا في سنة 1997، والضغوطات التي نعيشها الآن هي على مستوى ميزانية الدولة حيث إن خدمة الدين العمومي تستهلك ثلث النفقات الجارية، وإذ نطالب بمسح مديونيتنا فهذا من باب الإنصاف لأننا سددنا ديننا عدة مرات ولازلنا مدينين، فمثلا ارتفاع المديونية ما بين 85 - 89 فإن 78% منه كان راجعا لتذبذب الدولار مقارنة بالعملات الصعبة الأخرى، وكذلك لأن تأثير خدمة الدين في الميزانية العمومية أصبح غير معقول في الوقت نفسه الذي تتزايد فيه طلبات المجتمع من خدمات اجتماعية كالمدراس، والصحة... إلخ، فكيف نترك أموالنا تمضي لسداد المديونية الخارجية ولنا في المستوى الداخلي طلبات؟ إذن سنستمر بالعمل على تخفيض ملحوظ للمديونية الخارجية وكذلك سنعمل على استقرار ميزانية المدفوعات، وماهذه الأمثلة الأربعة إلا عينة من انشغالاتكم التي أردت أن أسلط عليها شيئا من الضوء، كما لا يفوتني أن أذكر بالمكانة الأساسية التي أعطاها برنامج فخامة رئيس الجمهورية للعودة للسلم، واستجابة للطموح القوي الذي عبر عنه الشعب الجزائري، لتحقيق هذا الهدف تم اعتماد مسار واسع للوئام المدني هدفه الوحيد هو إخراج البلد من الخطر ووضع حد لإراقة الدماء بين أبناء الوطن الواحد. إن النتائج الإيجابية المحصل عليها حتى الآن في عملية استعادة السلم المستحق بعد سنوات من المآسي تستوقفنا لبذل جهود مستمرة قصد القضاء على أوضاع الإقصاء والحقرة والتجاوزات والتعسف في استعمال السلطة والمساس بكرامة الإنسان وبالتالي توفير كل العوامل الضرورية لنجاح هذا المسار وتدعيمه. في خلاصة القول، ولكي لا أطيل عليكم، وبعون الله ثم مساندتكم ودعمكم ودعم مساندة كل

التقرير بعض المعلومات، أذكر منها:
 - قوة الحساب لكل دولار واحد مستثمر، ارتفعت بعشرة آلاف مرة خلال عشرين سنة.
 - كلفة دائرة نقل الكلام انخفضت بعشرة آلاف مرة في نفس الوقت، وهذا التقرير أيضا يوضح لنا أن هناك جامعة افتراضية للمعهد التكنولوجي (أليمنتري) بالمكسيك، التي تعطي دروسا لـ 9 آلاف طالب بالشهادات، وتكون 35 ألفا في التكوين المتواصل، وهؤلاء الطلبة لا يعرفون جدران الجامعة التي يدرسون فيها! فمعنى هذا أن قضايا التعليم ستطرح بشكل آخر لنعرفه.
 وزيادة على كل ما تفضلتم به في هذا الشأن، فإن الخيارات تطرح في قالب جديد وهو قالب ثورة الاتصالات والإعلام الآلي.
 العقار الفلاحي، إن كثافة تدخلاتكم بينت أهمية هذا الملف، لكنكم طالبتم الحكومة برفع هذا الحاجز مع أن كيفية رفعه لم تكن واضحة في هذه التدخلات، ومعنى هذا أنكم تطالبون بدراسة هذا الملف وفتح تشاور حوله والإسراع في تحريك القوانين المتعلقة به وهذا ما استسهر عليه الحكومة في أقرب الأجل إن شاء الله.
 المديونية الخارجية، ولها تأثير من خلال خدمة الدين على ميزانية المدفوعات في ميزان الخدمات من تسديد الفوائد، وفي ميزان رأس المال من تسديد رأس المال، ومن الاستفادة من ديون جديدة، وهذا معروف لا غبار عليه، والملاحظ عندنا هو أن فائض الميزان التجاري غالبا ما غطى عجز ميزان الخدمات كما أسلفت القول، وهذا ما يتركنا مطمئنين على قدرة وفاء الاقتصاد الجزائري مادام هناك فائض تجاري، فما عدا سنتي 1994 و 1995 كان هناك فائض تجاري يغطي عجز ميزان الخدمات، وهذا معناه أن قدرة وفاء اقتصادنا الوطني لا بأس بها، وسنستمر في تخفيض حجم المديونية الإجمالي بسرعة متغيرة حسب سعر البترول وحسب متطلبات مستوى الاحتياط المطلوب لاستقرار سعر الدينار، وسنعمل على تحسين نوعية القروض الجديدة من حيث نسبة الفائدة

القوى الحية في البلاد، ستقوم الحكومة بترتيب كل أجزاء هذا البرنامج في نفس الوقت، وبالتنسيق والانسجام سنعمل على تجسيد ثقافة الشفافية، وسنعمل على تمكين الكل من إسماع أصواتهم، والرواج الحر للإعلام، والإرادة القوية لمحاربة الرشوة، ودوام الوجه الإيكولوجي والوجه الإنساني للتنمية أي توفير الماء، الطاقة، الأمن الغذائي، الثقافة، شكرًا على صبركم والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: أشكر السيد رئيس الحكومة على وضوحه في الأجوبة، وأنوه بنوعية التدخلات للسيدات والسادة أعضاء المجلس وبالجو الجيد الذي ساد هذه الأيام الثلاثة من النقاش، وبالطبع فقد تناولوا في تدخلاتهم القيمة جميع جوانب البرنامج، وقدموا ملاحظات ومقترحات هامة تستحق - فعلا ومن غير مبالغة - التقدير والاعتبار، ولم يبق لي في النهاية إلا أن أشكر مرة أخرى السيد رئيس الحكومة على وضوح أجوبته، والسادة أعضاء الحكومة على صبرهم وحضورهم الدائم والمستمر معنا في هذه الجلسات رغم انشغالاتهم كما أشكر أعضاء هذا المجلس ثانية، وأعلم الجميع أننا سنستأنف أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة الثانية بعد الظهر لختم دورتنا الخريفية، وحتى ذلكم الحين أقول الجلسة مرفوعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة مساء.

محضر الجلسة العلنية العشرين
المنعقدة يوم الأربعاء 27 شوال 1420هـ
الموافق 02 فيفري 2000م.

كذلك فرصة للحديث عن المشاكل التي واجهناها وهي مشاكل تنتج عن كل تجربة جديدة ومن واجبنا التصدي لها وحلها.

سيداتى سادتي، يتزامن اختتام هذه الدورة الخريفية لسنة 1999م مع الذكرى الثانية لتأسيس مجلسنا فمنذ أقل من شهر وفي 4 جانفي الماضي اكتملت السنتان من عمر مجلس الأمة، وأعتبر هذه المناسبة فرصة نتأمل فيها حصيلة التجربة من جهة وإجراء عملية تقييم نزيه من جهة أخرى، ماذا حققنا وكيف نعزز الإيجابيات ونصحح الأخطاء والسلبيات ويكون ذلك من أجل استخلاص العبر والدروس وبهدف ضمان سير أفضل وأداء أحسن لمهامنا الأساسية في ميدان التشريع والمهام الأخرى ذات الصلة بالوظيفة النيابية.

إن عملية التقييم ستمكننا من تشخيص نزيه لعملنا وأول ملاحظة تفرض نفسها هي الوتيرة البطيئة التي ميزت أشغالنا البرلمانية على مستوى المهمة التشريعية فعدد القوانين التي ناقشناها على مدى السنتين الماضيتين تعكس ببطء الحركة في عملنا، كما أن الفترة التي استغرقتها بعض مشاريع القوانين في مرحلة المناقشة مثل القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، تبين طبيعة هذه الحركة الثقيلة وهو الأمر الذي جعلنا نعيش فترات من البطالة أو كما أسميها «بطالة تقنية» وعلى ذكر هذا القانون العضوي، تجدر الملاحظة إلى حاجتنا لإعادة النظر في بعض موادها خاصة فيما يتعلق بموضوع اللجنة المتساوية الأعضاء وآلية سيرها

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة أعضاء الحكومة، السادة ممثلو مؤسسات الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الذي أناديه بالصديق أيضا - إذا سمح لي البروتوكول بذلك - والسادة أعضاء الحكومة - لقد اعتذر السيد رئيس الحكومة عن الحضور نظرا لالتزاماته - السادة الضيوف ممثلو المؤسسات، السيدات والسادة أعضاء المجلس السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كنا قد التقينا صباح اليوم في مقر المجلس الشعبي الوطني واستمعنا إلى الكلمة القيمة التي ألقاها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني بمناسبة اختتام الدورة الخريفية للغرفة الأولى وتضمنت الكلمة تقييما وأملا وأفكارا واقتراحات نشترك فيها كبرلمان ولا أريد أن أكرر ما جاء في كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، إذ ستكون لي الفرصة إن شاء الله يوم افتتاح الدورة القادمة لطرح أفكار وكذلك عرض اقتراحات وآراء مكتملة ذات بعد مستقبلي وستكون

بحجم الجزائر، ومهمتنا جميعا في مؤسسات الدولة أن نغذي هذا الأمل ونوسعه وأن نعمل على تنمية واعية بالصعوبات التي ما نزال نصادفها في طريقنا، ولا بد أن نستعد لحل المشاكل الكثيرة الموجودة وكذلك التمسك بعناصر المناعة ضد كل الأخطار المحتملة خاصة أننا نعتبر مجلس الأمة أحد روافد تغذية الأمل وتنمية الوعي. وفي هذا السياق فإن من مشاريع نشاطنا في الأيام القادمة هي تشجيع أعضاء المجلس على القيام بمهام استعلامية داخليا وفي الخارج على أن تستجيب هذه المهام لشروط ومعايير متفق عليها، وهذه المهام تضاف إلى النشاط البرلماني الآخر الذي سمي بالدبلوماسية البرلمانية وهنا لا بد أن أذكر النشاط المتواصل لغرفتنا ونشاط الغرفتين بصفة عامة في هذا الميدان الذي كانت له نتائج إيجابية للغاية في كسر الحصار على الجزائر وتجاوز المقولات والحقائق المشوهة عن الوضع في بلادنا. سيداتي سادتي، أختتم بهذه الكلمة وأشكركم على حسن الاستماع ونستمع الآن إلى مراسيم الاختتام، شكرا.

(تصفيق).

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة.

- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: سيداتي سادتي، لم يبق لي إلا أن أشكركم من جديد على حضوركم، ويشرفنا الآن أن ندعوكم إلى حفل استقبال متواضع بمناسبة اختتام هذه الدورة الخريفية والسلام عليكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة مساء ودقيقة واحدة.

إذ يظهر لنا أن فيه فراغا قانونيا بحيث يستلزم ملء هذا الفراغ لنعطي الفرصة للجنة المتساوية الأعضاء لتشتغل بطريقة مستمرة.

وإذا كنت أتحدث هنا من باب التقييم فإنني من جهة أخرى أسجل روح التعاون والتكامل بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، فالعلاقات بين الغرفتين تميزت دائما بالطابع التكاملي والحرص المشترك على التنسيق بين هياكل الغرفتين فمع مرور الوقت أصبح واضحا أن هناك تكاملا بين الغرفتين وتم استيعاب وفهم خصوصية دور مؤسسة مجلس الأمة كما هو محدد في الدستور.

سيداتي سادتي، لا أشك في أننا لم نحقق طموحنا كاملا ولكن هذا الشيء لا يمنعنا من الشعور بالارتياح لما قام به البرلمان بغرفتيه في ظروف متميزة وحاسمة على المستوى السياسي، فقد كانت أجواء مناقشة قانون استعادة الوثام المدني تعبيرا واضحا ومباشرا عن الوعي بأولويات المرحلة، وقبل ذلك عاش أعضاء المجلس - عن قرب - الأحداث السياسية وشاركوا في تنشيطها سواء عبر قنواتهم الحزبية أو من خلال المبادرات الفردية. إن كل ذلك أدى إلى خلق ديناميكية على الساحة الوطنية كان آخر ما ميزها على مستوى معالجة الوضع الأمني إصدار عفورثاسي بعد نهاية مدة صلاحية قانون استعادة الوثام المدني في 13 جانفي الماضي الذي صادق عليه البرلمان بالإجماع ثم الشعب في 16 سبتمبر، وهكذا كانت هذه الدورة، التي نختتمها اليوم، غنية وغنية جدا سياسيا، فقد تسارعت فيها أحداث هامة شكلت محور اهتمام المواطنين وتفاعلوا معها أملا في المستقبل.

سيداتي سادتي، إننا ندخل هذه الألفية بالأمل في المستقبل وذلك في مرحلة بدأت فيها بلادنا تسترجع عافيتها وتستعيد حضورها إقليميا ودوليا وإن هذا التفاؤل والأمل في المستقبل - قلتها مرة وأكررها - يدعونا أكثر إلى اليقظة، نعم يدعونا أكثر إلى اليقظة، الوعي بالرهانات والتحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا، أو التي تواجهها بلاد

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 ذو الحجة 1420 هـ

الموافق 26 مارس 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587